للعدالة وجوه متعددة

ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية

دليل للمنطقة العربية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

GREENPEACE
غرينبيس

عن منتدي البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

عن منظمة غرينبيس

فرديًا وجماعيًا، تعكس أفعالنا وسلوكنا ما نؤمن به وكيف ننظر للعالم. كغرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نعتقد أن العالم الأفضل ليس مجرد فكرة ممكنة فحسب، بل أنه بدأ العمل عليها بالفعل. نحن نتخيل عالماً يمكن فيه لمليار عمل شجاع أن يجعل المستقبل أفضل للجميع. هذا التفاؤل هو ما يميزنا في المنطقة، في حين يبدو أن الكثيرين يائسين.

منذ أوائل التسعينيات، تقوم غرينبيس بحملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعمل على إحداث التغيير وتدعو إلى تنفيذ حلول مستدامة لمعالجة المشاكل البيئية في المنطقة وتسليط الضوء على تلك المشتركة في جميع أنحاء العالم.

في العام 2018، تم تأسيس غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأحدث مكتب إقليمي لشبكة غرينبيس بهدف إعطاء الأولوية للمشاكل البيئية في هذه المنطقة من العالم. نحن نعمل جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، نحشد الشباب ونلهمهم ونقوم بحملات من أجل مستقبل أكثر خضرة واستدامة وأكثر إنصافًا وعدلًا للجميع.

تطمح منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المساعدة في الإنماء وأن تكون جزءًا من حركة عدالة بيئية نشطة تضع حالة الطوارئ المناخية والتحول العادل إلى الطاقة المتجددة على رأس جداول الأعمال الإجتماعية والسياسية. فنحن نعتمد على الحملات التقليدية والرقمية للوصول إلى أكثر من 400 مليون عربي والتفاعل معهم داخليًا وحول العالم بهدف سد الفجوات بين الحدود.

للعدالة وجوه متعددة

ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية

دليل للمنطقة العربية

قام بإعداد الدليل من فريق عمل منتدى البدائل

شيماء الشرقاوي
الباحثة ومديرة المشروعات بمنتدى البدائل

شروق الحريري
الباحثة المساعدة ومنسقة المشروعات بمنتدى البدائل

تم مراجعة هذا الدليل من قبل الأستاذ وائل جمال الباحث في الاقتصاد السياسي من مصر

والدكتورة ماجدة خراط
الأستاذة بجامعة القديس يوسف من لبنان
والأستاذ محمد العجاتي
مدير منتدى البدائل العربي للدراسات

تم اختبار هذا الدليل من خلال إقامة دورتين تدريبيتين في نوفمبر وديسمبر2021 لمجموعة من الشباب من دول مختلفة في المنطقة العربية يعملون ومشتبكون مع قضايا العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية

قام بمراجعة اللغة: أحمد الشبيني
التصميم: باسل أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

GREENPEACE
غرينبيس

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

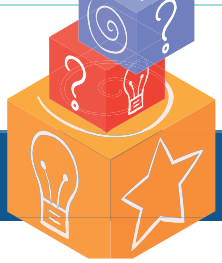

قائمة المحتويات

تقديم	5
الفصل الأول: مدخل عن العدالة الاجتماعية	7
أولا- رؤى واقترابات مختلفة للعدالة الاجتماعية:	8
ثانيا- إشكاليات العدالة الاجتماعية في ظل النمط الاقتصادي السائد:	13
ثالثا- السياسات العامة والعدالة الاجتماعية:	18
الفصل الثاني مدخل عن العدالة المناخية	23
أولا- التعريف بمفهوم العدالة المناخية:	24
ثانيا-نماذج للمداخل والمقاربات المختلفة للقضايا المناخية:	29
ثالثا-إشكاليات مفهومي العدالة المناخية والبيئية بين الرؤى التقليدية والأطروحات الجديدة:	31
الفصل الثالث: عن العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية	34
أولا طبيعة وشكل العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية:	35
ثانيا- عناصر ضرورية لتحقيق العدالة المناخية من المنظور الاقتصادي:	40
ثالثا: عناصر أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي	50
الفصل الرابع: عن العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية	54
أولا-العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية:	55
ثانيا- العدالة المناخية في المنطقة العربية:	56
ثالثا-إشكاليات العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة:	59
بعض المصطلحات/ التعريفات الواردة في الدليل	68
بعض الاتفاقيات الخاصة للمناخ	71

تقديم

لطالما شكل التقاطع بين القضايا المختلفة إشكالية رئيسية في تحديد مدى أهمية قضية أكثر من غيرها على سبيل المثال هل العدالة أهم أم الحرية الاقتصادية أم كلاهما؟ هل البيئة والمناخ أهم أم تحقيق العدالة؟ .... وبالتالي فإن تحديد مدى أهمية قضية أكثر من غيرها يتطلب ضرورة التعريف بهذه القضايا وبكافة جوانبها وهو ما سيضع أمامنا الكيفية التي تتقاطع بها القضايا وتتشابك مع بعضها البعض. نتيجة للتفاعل الفكري والواقعي الذي ارتبط بطرح قضايا البيئة والعدالة المناخية والبيئية، ظهرت المدرسة الفكرية أو الإيديولوجية البيئوية **والتي تتأسس على عدة محاور أساسية:**

أولها: - هو رفض التصنيع بشكله القائم فهم يرون أن التصنيع هو السبب الرئيسي وراء كل المشكلات البيئية التي نعيشها وبالتالي يجب أن يتم إعادة النظر في منظومة التصنيع نفسها حتى يتحقق نوع من التوازن في علاقة الإنسان مع الطبيعة.

المحور الثاني: - هو أن الأفراد يجب ألا ينفصلوا عن معايير مجتمعهم وقيمه وهنا المقصود ليس المجتمع البشري فقط، بل أيضا المجتمع الحيوي لأن هذا الانفصال كان أحد أسباب المشكلات البيئية أيضا.

المحور الثالث: - هو ضرورة التزام الأفراد بروابطهم الاجتماعية المختلفة، خاصة تجاه الفئات الأكثر هشاشة أو الأجيال القادمة أو الكائنات المتضررة من التعدي السافر على الطبيعة.

المحور الأخير: - هو الذي يربط بين فكرة المواطنة وبين فكرة البيئة حيث أبرزت المدرسة البيئوية محورية قضية البيئة وضرورة وضعها على الأجندة السياسية وإعادة تعريف العلاقات السياسية وتقديم مفاهيم مثل الاستدامة والمسئولية البيئية.[1]

في الآونة الأخيرة، برزت هناك حاجة ماسّة إلى تعزيز النقاش حول مبادئ الاقتصاد القائم على المصلحة العامة والذي يأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية والآثار المدمرة لتغير المناخ والتي أثرت بالفعل على منطقتنا ومن المتوقع أن تزداد سوءًا، وتُعتبر المنطقة العربية منطقةً شديدة التنوع من حيث سماتها وظروفها المناخية المختلفة.

ومن الهام هنا التأكيد على أن الأزمة الاقتصادية البيئية الصحية الحالية لا تترك الكثير من الوقت وإنما هي وضع ضاغط يستوجب التحرك الفوري على مستوى السياسات وليس فقط النقاش. في هذا الصدد، هناك تداعيات مختلفة ومتعددة للطوارئ المناخية، من بينها على سبيل المثال ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات المفاجئة وانخفاض الإنتاج الزراعي وتهديدات السياحة كقطاع مهم في المنطقة.

يؤكد هذا أهمية إحداث تغييرٍ في الخطاب الاقتصادي ومقترحات سياسية مستقبلية في المنطقة لتكون أكثر وعيًا بالتهديدات التي يتعرض لها كوكبنا ومستقبلنا. خطاب يضع مبادئ جديدة لاقتصاد يقوم على العدالة والشفافية والمسألة الديموقراطية تحديدًا، أي مشاركة واسعة من المجتمع، عبر آليات أساسية أهمها تشريعات تعاقب التعدّيات على البيئة وحقوق الإنسان والمشاعات والممتلكات العامة. ثمّ نظام ضريبي من دون إعفاءات مؤذية للطبيعة والإنسان تنقل العبء من العمال والموظفين إلى من يكنزون الثروات ومن يستهلكون أكبر نسبة من الطاقة والموارد وأكبر الملوّثين وعلى المعاملات والمضاربة المالية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر سلبًا على المصلحة والممتلكات العامة. وإعادة هيكلة النظم والمؤسسات الأساسية بشكل تكون أقلّ هرميّة وأكثر شموليّة، فيها ديمقراطية في المعلومات والمعرفة والموارد والنفوذ، وتعتمد اللامركزية في توزيع الطاقة والغذاء.

خلال السنوات الأخيرة، ازداد عددُ الحركات الاحتجاجية التي تطالب بعدالة بيئية بشتّى الطرق. وتبرز هنا السياسات العامة وفكرة طرح البدائل بين المجتمعات وحركاتها والمؤسسات الدولية وممارستها، مثلًا الحديثُ عن البدائل مطروحٌ بطريقة ملحّة نتيجة غياب أجوبة واضحة من الطبقة الحاكمة حول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية. والمطروح هو تغيير نظم الإنتاج، وهناك فئات اجتماعية

[1] Andrew Dobson, "Political theory and the environment: the grey and the green (and the in-between)", in ed. O'Sullivan, Noël. 2000. Political theory in transition. London: Routledge.

معنيّة بجدوى التغيير تنتظم وتدافع من أجل إنتاج تغيير هذه النظم في بلداننا. في الوقت نفسه، انطلق النسق نحو التغيير، فهناك بدائل ميدانيّة تُصاغ إما من ناحية النظام أو الإنتاج من طرق مختلفة بديلة، أو من ناحية التسويق في الزراعة، في المنتوجات التقليدية، أي هناك إعادة نظر للموضوع.[2]

من هذا المنطلق يأتي هذا الدليل كمحاولة لتعريف كافة المجموعات من الصحفيين والباحثين والعاملين في مجال المجتمع المدني والأحزاب السياسية بالمفاهيم الأساسية للعدالة المناخية والاجتماعية وطبيعة العلاقة بينهما وواقع هذه العلاقة في المنطقة العربية.
وهنا يتقدم منتدى البدائل العربي للدراسات بجزيل الشكر لمؤسسة غرين بيس مكتب شمال أفريقيا والشرق الأوسط للدعم الذي قدموه ليخرج هذا العمل إلى النور وكذلك فريق مشروع العدالة المناخية والعدالة البيئية من كل الدول العربية والذين ساهموا من خلال مناقشاتهم وكتاباتهم في إثراء الدليل بشكل كبير.[3]

ينقسم الدليل إلى أربعة فصول أساسية، يتناول الفصل الأول مدخل عن العدالة الاجتماعية من خلال تناول رؤى واقترابات مختلفة عن العدالة الاجتماعية، وإشكاليات العدالة الاجتماعية في النمط الاقتصادي السائد، والعلاقة بين السياسات العامة ولاعدالة الاجتماعية. وأما الثاني فيتناول المدخل عن العدالة المناخية من خلال تغطية مفهوم العدالة المناخية، المداخل والاقترابات المختلفة له، وأخيرا إشكاليات الرؤى التقليدية والحديثة حول العدالة المناخية. والفصل الثالث يرى العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمناخية /من خلال تناول هذه العلاقة والعدالة لمناخية من منظور اقتصادي والعدالة الاجتماعية من مدخل بيئي. وأخيرا الفصل الرابع الذي يأخذنا إلى هذه العلاقة في المنطقة العربية وتجلياتها المختلفة من خلال وضعية كل منهما وتشابكهما معا.

[2] للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة، 4 ديسمبر 2020، منتدى البدائل العربي للدراسات، https://cutt.ly/fWTN6LB
[3] أنظر ملحق أسماء وتعريفات المشاركين في نهاية الدليل.

الفصل الأول: مدخل عن العدالة الاجتماعية

يهدف هذا الفصـــل إلى توضـــيح بعض تعريفات العدالة الاجتماعية وتحديد التعريف الذي تم تبنيه واســـتخدامه في الدليل هذا إلى جانب تسليط الضوء على بعض الاقترابات والمداخل المختلفة في تعريف العدالة الاجتماعية، ومن ثم الانتقال إلى تناول الإشكالية بين العدالة الاجتماعية والنمط الاقتصادي وكيفية تأثير السياسات العامة على العدالة الاجتماعية.

رؤي وإقترابـات مختلفة للعدالة الاجتماعية

إشكاليـات العدالـة الاجتماعية في ظل النمط الاقتصـادي السائد

السياسات العامة والعدالة الاجتماعية

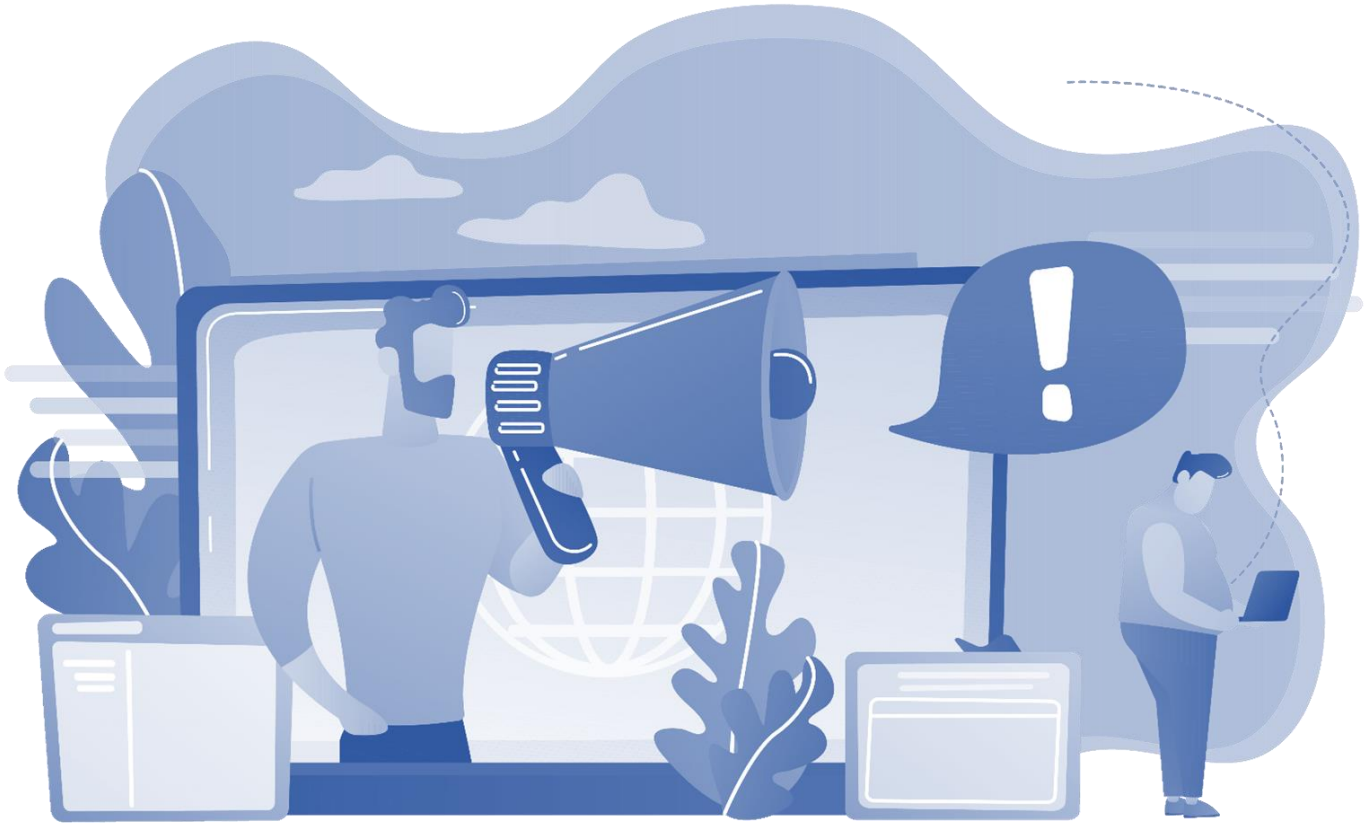

أولا- رؤى واقترابات مختلفة للعدالة الاجتماعية:

يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية من أكثر المفاهيم المتنازع حولها، فهو له الكثير من التعريفات، حيث اهتمت العديد من الدراسات والأدبيات بتعريف ماهية العدالة الاجتماعية، وتحديد العناصر الضرورية من أجل تحقيقها، فكما اختلفت الأدبيات حول تعريف العدالة اختلفت أيضا حول تعريف العدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من حداثة مفهوم العدالة الاجتماعية مقارنة بمفهوم العدالة، ومع تنوع الكتابات والمفاهيم حول العدالة الاجتماعية لم يعد هناك تعريف واحد جامع شامل للعدالة الاجتماعية، فيعتقد البعض أن السعي للعدالة الاجتماعية فخ ووهم وأنه يجب أن تقودنا مُثل أخرى كالحرية الفردية.[4]

وهناك من يرى في العدالة الاجتماعية هدفا صعب التحقيق "ليس الكل واضحا فيما يخص معناها". ويزعم البعض الأخر أنها ليست أكثر من خطاب سياسي يستخدم لإضافة بريق على سياسة ما أو اقتراح يرغب محدثنا في أن نؤيده. قد يكون الناس ملتزمين بالعدالة الاجتماعية في المجرد، لكنهم بالرغم من هذا يختلفون اختلافا كبيرا حول ما يمكن فعله بشأن مشكلة اجتماعية ملموسة كالبطالة".[5] بدأ تداول مفهوم العدالة الاجتماعية بالمعنى الحالي في الفكر المعاصر بداية من القرن العشرين، فينظر إلى مفهوم العدالة الاجتماعية باعتباره الذي يحيل إلى النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يتم في إطاره عملية توزيع الموارد والمنافع والحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي ترتبط بشكل مباشر بتوزيع الثروة وتقاسم الأعباء والتفاوت في مستوى المعيشة وفي الفرص والحقوق ... إلخ. [6]

مع بداية تشكيل الدولة الحديثة احتلت العدالة بمعنى المساواة أمام القانون وحماية الملكية الخاصة والقضاء على التراتبية القانونية التي كانت تميز الناس في العصر الإقطاعي مركز الاهتمام، في حين كان ينظر للجوانب المتعلقة بالحقوق الاجتماعية آنذاك من منظور خيري كالفقر والتفاوت الاجتماعي وتوزيع الثروات ولكنها كانت محور الحركات الاجتماعية الراديكالية والنقابات والتنظيمات العمالية، فلذلك جاء التأخير في ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية عن مفهوم العدالة بالمعنى القانوني،[7] حيث العدالة أمام القانون لا تعني بالضرورة المساواة في الثروة ومستوى المعيشة والمساواة في الموارد والأعباء. وفي المنطقة العربية ومع موجات الربيع العربي وانتشار الاحتجاجات عاد انتشار مصطلح العدالة الاجتماعية من جديد كمطلب وليس فقط مفهوما فكريا، وأصبح قطاع كبير من المجتمعات العربية ينادى به. ولهذا لابد من فهم التعريف في إطار المداخل المختلفة لتعريف العدالة الاجتماعية لما لها من أهمية في الفترة الحالية للمنطقة ككل.

يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية المعاصر ارتباطاً عضوياً بالمقاربة الحقوقية التي تنطلق من حق الإنسان في التمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كاستحقاق إنساني أساسي. وقد صيغت هذه الحقوق في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي طائفة واسعة من العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات. وترسخ هذه المقاربة ترابط الحقوق كاملة وعدم تجزئتها، ومنها الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

[4] David Miller, Principles of Social Justice, Cambridge, Massachusetts, London, Harvard University Press,1999.

[5] Ibid.

[6] دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2020.

[7] المرجع السابق.

مقاربة العدالة الاجتماعية في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية 1995:

نـص إعـلان كوبنهـاغن بشـأن التنمـية الاجتماعية

https://cutt.ly/8vrAPO5

أقر إعلان كوبنهاجن الصـــادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995 بأن العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية العادلة عنصران أساسيان للتنمية البشرية المستدامة.

وشـمل مفهوم التنمية الاجتماعية الذي اعتُمد فيما بعد معظم أبعاد التنمية ومنها تحسـين نوعية حياة الأفراد، وتشـجيع العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتكامل، وتعزيز العمالة المنتجة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة. وأكد رؤسـاء الدول والحكومات المشـاركة التزامهم بإيلاء أعلى أولوية في السـياسـات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع.

وأقر إعلان كوبنهاجن بأنه لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السـلم والأمن وصـونها داخل الدول وفيما بينها، وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بدورهما، دون أن يسـود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسـان وحرياته الأساسـية. وأشـار الإعلان إلى أن ميثاق الأمم المتحدة الذي صـدر في عام 1945 قد أقر بهذا الترابط الجوهري الذي ما فتئ يزداد قوة منذ ذلك الحين.

مقاربة الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) للعدالة الاجتماعية:

(دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الإسكوا، 2020، ص20)

تعتبر الإسكوا أن العدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. أي أن العدالة الاجتماعية تُبنى على مبادئ المساواة، والإنصاف، والحقوق، والمشاركة.

ويستند تحقيق العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة مبادئ توجيهية هي:

- المساواة في الحقوق "الإطار المؤسسي والتشريعي"
- تكافؤ الفرص "الآليات والتكافؤ في خط الانطلاق، بما في ذلك القدرات".
- تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد "التكافؤ على مستوى النتائج".

المقاربة الحياتية "العدالة الاجتماعية كما يراها الناس":

وائل جمال، كيف نفهم العدالة الاجتماعية؟ دليلك للتعريف والمفاهيم،

فصل ضمن دليل "العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات"، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، الطبعة الثانية، 2018، ص12-13

يعد المفكر السياسي البريطاني ديفيد ميلر هو صاحب هذا المدخل في كتابه "مبادئ العدالة الاجتماعية" حيث يبدأ من "القناعات الشعبية الواسعة بخصوصها" ويقيم نظريته لأسس العدالة الاجتماعية على بحث في حركة الناس وفي الجدل السياسي القائم. يقوم هذا التعريف للعدالة الاجتماعية إذن على مبادئ العدالة التي يعتنقها الناس بالفعل. وبالتالي بمكونات التعريف التعددية بالضرورة تتغير وتصبح مهمة بقدر ما لها صلة بسياقها في الواقع.

في هذا الإطار ينبني تعريف العدالة الاجتماعية على الطريقة التي تنظر بها إليه المجموعات الاجتماعية التي تناضل من أجله. وتصبح محددات العدالة في الحالة المصرية مثلا الحد الأدنى والأقصى للأجر، تعيين العمالة المؤقتة، استعادة الشركات الحكومية المباعة بالفساد، الحق في الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج، توفير الخدمات الصحية الكفؤة الرخيصة للكل. الخ. في هذا التعريف تتعلق العدالة بتوزيع (الجيد) المزايا و(السيئ) الأعباء داخل المجتمع والطريقة التي تخصص بها الموارد للناس عبر مؤسسات المجتمع. ومن عيوب هذا المدخل لتعريف العدالة الاجتماعية تناقضات بين القوى الاجتماعية المختلفة (لمن الأولوية في موارد الدولة مثلا؟ الصعيد، أم الفلاحون، أم الصحة؟) كما أن آراء الناس ومطالبها تتغير بمرور الوقت ومعها يتغير التعريف بشكل متواصل.

المقاربة المنطلقة من "المجتمع المدني العادل":

Rawls, John. 1999. A theory of justice. Harvard University press, pp: 3-46

صاحب هذا الاتجاه هو الفيلسوف الأمريكي الليبرالي جون رولز، وينطلق هذا الاتجاه من قضية العدالة التوزيعية، أي كيف يمكن توزيع مزايا وأعباء التعاون بين الفاعلين المختلفين في المجتمع. ويضع رولز الثقل في هذا على تطوير لنظرية العقد الاجتماعي: "كيف توزع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد توزيع مزايا التعاون الاجتماعي". ويضع رولز نظريته التي يسميها العدالة كإنصاف من أجل تطبيق ما يسميه "البنية الأساسية" أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. "توفر النظرية مثالا معياريا لتقييم الأساس السياسي الدستوري للمجتمع والترتيبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية."

يقيم رولز العدالة الاجتماعية بناء على مبدأين رئيسيين: الأول هو أن لكل فرد الحق في المطالبة بالحريات الأساسية المتساوية وبمنظومة اجتماعية تقوم على هذا، والثاني هو وجود شرطين لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الأول أنها ترتبط بإعطاء الكل المساواة في الفرص.. أي أنه لكل شخص حق متساو في النظام الأوسع من الحريات الأساسية المتساوية بالنسبة إلى الجميع، والثاني هو أن تكون عدم المساواة للفائدة العظمى للأعضاء الأقل حظوة في المجتمع وهو ما يسميه مبدأ الاختلاف وهو لا يتعلق فقط بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية كالدخل والأجور وإنما أيضا الآفاق والآمال والتطلعات. وكل ذلك في إطار تكافؤ الفرص، الذي يعني أن اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مبررة فقط إذا كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فيها فرصة منصفة في احتلالها وبوجود مواهب معينة لدى كا، فرد .

مقاربة أمارتيا صن: ":

(دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الإسكوا، 2020، ص19)

صاحب هذه المقاربة هو أمارتيا صن وهو اقتصادي هندي، درّس وعمل منذ عام 1972 في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في كتابه "فكرة العدالة" يتحدث عن أولوية اعتماد المنظور الما-واق عي الذي يجعل من السهل إدراك أهمية منع الظلم الواضح من العالم (عدالة عالم السمك) ، بدل السعي إلى العدالة الكاملة. ويضيف أمارتيا سن أن الشكل الذي تطرح فيه أسئلة العدالة هو جزء من هذه المقاربة وأن المنطق يقضي باستبدال نظرية المؤسسية المافوقية التي تشكل أساس أغلب المقاربات السائدة حول العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة، ومنها نظرية جون رولز بنظرية تركز أسئلة في العدالة بصفتها إنصافا بنظرية تركز العدالة على جانبين: الأول، تقدير التبلورات الاجتماعية أي ما يحدث فعلا، بدل تقييم المؤسسات والترتيبات فقط (؛ والثاني، تحليل المسائل المقارنة لتعزيز العدالة بدل محاولة استعراف الترتيبات العادلة تماما

يعتمد على رصد المظالم وجوانب اللامساواة، لارتباطه بالآثار الاجتماعية للتغير المناخي وفكرة محاصرة الأضرار ومفاقمة التفاوتات، ولأن أغلب حركات العدالة المناخية/الاجتماعية دفاعية بالأساس تشكو من سياسات عامة وتقاومها أكثر منها تطرح سياسات على جدول الأعمال بشكل مباشر وقاعدي ومن اللحظة الأولى.

مقاربة المدرسة الاشتراكية الجديدة:

(أحمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي، دراسة ضمن فصل ضمن دليل "العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات"، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، الطبعة الثانية، 2018، ص85، https://cutt.ly/ObPVRwL)

قد تتطلب المساواة على سبيل المثال أن يحصل جميع أفراد المجتمع على نفس المستوى من التعليم، ولكن في ظل وجود قيود مالية فإن ذلك قد يتطلب فرض ضرائب أعلى من المفروضة. لتحقيق العدل يجب أن تفرض هذه الضرائب بشكل متساوي على جميع أفراد المجتمع، بل بما أن الأغنياء لا يستفيدون من التعليم الحكومي بنفس مقدار استفادة الفقراء فإن العدل قد يتطلب فرض مقدار أكبر من الضرائب على الفقراء. ولكن لتحقيق المساواة فإن الحكومة قد ترى ضرورة فرض مقدار أكبر من الضرائب على الأغنياء بالرغم من التعارض مع مبدأ العدل.

وقد وجدت المدرسة الاشتراكية الجديدة New Socialism School الإجابة على هذا التعارض إذ أنها تعتبر أن الفرد جزء من إطار متكامل أو شبكة أو نسيج واحد ممثل في المجتمع ومن ثم فكون شخص مميزا عن الآخر فيما يتعلق بسيطرته على عوامل الإنتاج أو السلع أو الخدمات لا يرجع لكون هذا الشخص أكفأ، ولكن سبب تمتعه بهذه الأفضلية يرجع لكونه جزء من المجتمع. ومن ثم فإن فكرة إعادة التوزيع في هذه الحالة لا تخل على الإطلاق بفكرة العدل وتحقق المساواة المطلوبة في المجتمع.

الفيديو الأول: ماذا نعني بالعدالة الاجتماعية؟

https://www.youtube.com/watch?v=NNlDs3NVG_0&t=54s

ثانيا- إشكاليات العدالة الاجتماعية في ظل النمط الاقتصادي السائد:

ثمة علاقة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة، أساسها النمط السائد لملكية وسائل الإنتاج. ففي النظام الرأسمالي الذي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث لابد وأن تنشأ فروق واسعة في توزيع الدخل والثروة بين الطبقات المالكة الطبقات العاملة. وهذه الفروق لا تعود إلى الفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات وما يستتبعها من فروق في الأداء والإنجاز فحسب، وإنما تعزى بصفة أساسية إلى تركز الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان، وإلى توارث هذه الثروة ومعها المكانة والنفوذ من جيل إلى جيل في هذه الطبقة. وانفراد طبقة ما بملكية وسائل الإنتاج يؤدى إلى ظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على العمل المأجور، كما يؤدى إلى غيرها من صور الاستغلال التي قد ترتبط بالاحتكار أو بالمضاربات العقارية والمالية وغير ذلك من الأنشطة الطفيلية.[8]

ويمكنا حصر إشكاليات العلاقة بين العدالة الاجتماعية والنمط الاقتصادي السائد في:

1. إشكاليات على مستوي التنمية:

أ) **إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة؛** بعد فترة من التراجع النسبي، عاد مفهوم العدالة الاجتماعية ليكتسب اهتماما كبيرا، مع الأزمة الاقتصادية في 2008، ونبع هذا الاهتمام من إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في رفع مستوى فئات المجتمع المختلفة وخاصة الطبقات الفقيرة وتركز ثمار النمو الاقتصادي في يد فئة قليلة من رجال الأعمال والسياسيين. ومن هنا جاءت الانتفاضات العربية ليكون أحد مطالبها الأساسية "تحقيق العدالة الاجتماعية"، وحولت الأنظمة الحاكمة من التعامل مع هذه الانتفاضات من خلال تغيير خطابها للحديث حول ضرورة تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

ب) **الربط بين الاقتصاد والسياسة:** وهو ما أكد عليه حس الجماهير بينما رفض التيار السائد في الصحافة العالمية وفي التحليل الأكاديمي الاعتراف به. وقد ظلت المراجعة وإعادة النظر التي فرضتها الأزمة العالمية حتى على المؤسسات المالية العالمية ضعيفة وعلى الهامش وإن كانت تفرض نفسها مرة تلو الأخرى بضغط الشارع وأزمة الحكم. عالميا، كشفت المراجعات نفسها في أوضح صورها في مراجعات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي كان على رأسها تبني مفاهيم *النمو الاحتوائي*. وهو مفهوم يقوم على توفير فرص متساوية للاعبين والمشاركين في العملية الاقتصادية خلال عملية النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي بما تقول المؤسستان إنه صار يرفع من فرص ديمومة واستمرارية النمو ذاته وليس فقط عدالة توزيع ثماره.[9] وعلى مستوى منطقتنا العربية، جاءت الثورات العربية امتدادا ملهما للاحتجاج المتصاعد على مظالم الليبرالية الجديدة وسياساتها خلال العقود الماضية عالميا.

[8] إبراهيم العيسوي، من العدالة الاجتماعية إلى التنمية الشاملة والمستدامة، جريدة الشروق، 8 أكتوبر 2012، https://cutt.ly/WQS0Umt

[9] وائل جمال، العدالة الاجتماعية والثورات العربية إشكاليات المفهوم والسياسات، في محرر "العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014، http://afalebanon.org/?p=5711

2. إشكاليات على مستوي التوزيع؛

أ) العدالة الاجتماعية والتوزيع:

وفقا لتعريف الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية كما جاء في الوثيقة المنشـورة عام 2006 بعنوان "العدالة الاجتماعية في عالم مفتوح: دور الأمم المتحدة" "Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations"[10] حيث أقرت الوثيقة أنه يمكن فهم العدالة الاجتماعية بشكل واسع على أنها العدل في توزيع ثمار النمو الاقتصادي. ولعل تبنى المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي لمفهوم النمو الاحتوائيInclusive Growth هو خير دليل على ضرورة إدراج البعد الاجتماعي بمعنى العدالة الاجتماعية في معادلة النمو الاقتصادي.[11]

يوم العالمي للعـــدالـــة الاجتماعيـــة

20 فبراير

ب) تحدي تنحية قضية العدالة الاجتماعية:

حيث تم دفع قضية العدالة الاجتماعية لخلفية الأولويات لصالح قضايا تقنية كالنمو والإصلاح الهيكلي للاقتصادات خاصة في دول العالم الثالث، على سـبيل المثال فيما يخص الانتفاضـات العربية تم تصـدير عدة تفسـيرات لهذه الثورات تبقيها في فلك الحريات السياسية المجردة والفجوة الجيلية وأثر التطور التكنولوجي لوسائل التواصل الاجتماعي على التنظيم، أو ببساطة خصوصية عربية تنزعها من هذا السـياق العالمي متجاهلة للأثر الاقتصـادي والاجتماعي والسـياسي والاحتجاجي لمحاولة الالتحاق العربي المتسـارع بالمشروع الليبرالي الجديد العالمي كما ظهر بأوضح صوره في تونس ومصر والأردن وحتى سوريا. في المقابل، كان من أثر الثورات العربية أنها ألهمت تحركات ذات طابع اجتماعي اقتصـادي سـياسي على رأسـها حركات "احتلوا" مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية.

---

[10] Social Justice in an Open World the Role of the United Nations, United Nations, 2006, https://cutt.ly/NbPNFVt

[11] أحمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي، دراسة ضمن فصل ضمن دليل "العدالة الاجتماعية مفاهيم وتطبيقات"، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، الطبعة الثانية، 2018، ص85، https://cutt.ly/ObPVRwL

3. إشكاليات على مستوي التعريفات؛

أ) هذه المفاهيم التي جاءت كرد فعل على أزمة عدم المســـاواة وحركات المقاومة لم تتحدث عن تغييرات في النموذج الاقتصادي السائد وفي أسسه لكنها مازالت تعلي شأن النمو الاقتصادي وتقدم بعض التغيرات الشكلية، أحيانا، فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية.12

ب) من الناحية النظرية يصعب الاستقرار على مفهوم ومعنى محدد للعدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي بصفة عامة، وهو ما وضح جليا في اختلاف كبار علماء الاقتصاد والاجتماع والفلسفة حول هذا المفهوم. بل أن درجة الاختلاف امتدت إلى ادعاءات تصل إلى كون أن هذا المفهوم أكذوبة وأنه لا يوجد ما يسمى بالعدالة الاجتماعية.

وما نتبناه هنا في هذه الحالة هو التسليم بوجود مفهوم العدالة الاجتماعية وهذا المفهوم يمكن له أن يتمحور حول ثلاث نقاط أساسية وهم:

[12] For more, please check: Nancy Fraser, From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Post-Socialist' Age, The New Left Review, I/212, July/Aug 1995, https://bit.ly/3xJX1k3

وفي الواقع العملي نجد أن العدالة الاجتماعية غالبا ما يتم اســتخدامها كآلية لإعادة توزيع الموارد بين ثلاث تقاطعات مجتمعية وهي:

وإن كان سابقا التركيز دائما على الطبقة الاجتماعية (الأغنياء والفقراء وطبقة الرأسماليين والطبقة العاملة) إلا أنه مع تزايد الاهتمام بالحقوق المدنية أخذت العدالة منحى جديد يتعلق بالمهمشــين في المجتمع ســواء كان ذلك يتعلق بالجنس أو اللون أو العرق. وجدير بالذكر أن تعرض العدالة الاجتماعية لهذه الموضــوعات *يعنى أن التركيز أصــبح يشــمل ليس فقط إعادة التوزيع Redistribution ولكن أيضا Recognition الاعتراف*.[13]

ومع تطور الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية تطورت نظرة الباحثين والنظريات في هذا الشأن، فبدأت الدراسات في تناول العلاقة بين الأفراد وبين المؤســسـات، من خلال طرح تسـاؤل حول هل يجب أن يمتثل الأفراد لقرارات وحكم المؤســسـات، أم أن هناك أدوار منوطة بالأفراد من أجل تحقيق العدالة، وكان من ضمن هذه التساؤلات:

- من يحمي العمال بضمان المساواة والعدل بينهم؟
- هل يقع على عاتق صاحب العمل أم على الدولة؟

كما أنه من حق الأفراد الذين يمتلكون قدرات خاصــة بين المواطنين أن يســتفيدوا من هذه القدرات في صــورة أجور أعلى ومكافآت، فجادل البعض في هذه الفروق والإمكانيات وأصــبح هناك اتجاه يرى أن العدالة التوزيعية في حد ذاتها تحمل نوعا من أنواع الظلم الاجتماعي لأنها تتغاضى عن الفروق والإمكانيات بين الأفراد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصــادية. وتم ربط العدالة بالنفعية وظهرت إشكاليات في هذا الشأن، أولا علاقة العدالة بطريقة تحديد المنافع والأعباء، وأيضا كون النفعية تحكم على النتائج الإجمالية.[14]

[13] أحمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص84.

[14] Justice, Stanford Encyclopedia of Philosophy, 26 January 2017, https://cutt.ly/FbDLetk

4. الإشكالية التي ترتبط بالنمط الاقتصادي القائم على العلاقة الاستخراجية:

تضـطرّ غالبيةُ دول الجنوب، وتحديدًا دول منطقتنا العربية، إلى تبني النمط الاسـتخراجي[15] والذي يقع ضـمن دائرة مغلقة تضـطر معه دولنا إلى الاسـتدانة والقيام بأنشـطة مضـرّة لمسـتقبلها وذات منفعة لمصـلحة الدول المسـتغِلّة في آن. وتُعتبر المجتمعات المهمشـة والأكثر فقرا أكثر المتضررين من هذا النمط .

وهذا النمط قد أدى إلى ظهور الحاجة للبحث في تبني نمط آخر **تقوم مبادئه على العدالة والمصلحة العامة ويأخذ في اعتباره مبادئ العدالة المناخية والاسـتدامة البيئية.** ليس الكلام إذن حول مسـألة التغير المناخي والاعتبارات البيئيّة تحضـيرًا لمسـتقبل بعيد أو تحسـينًا لوضـعٍ قائم، فكما نواجه أزمةَ "كوفيد 19"، هناك أزمة جبّارة تواجه العالم اسـمها التغيّر المناخي. وكما أثّر الوباء على كلّ شيء، لا ينحصر أثرُ أزمة التغير المناخي في مسائل صغيرة، بل يطال كلّ مناحي الحياة.

كما أنّ آثار هذه الأزمة على منطقتنا تفوق غيرها من المناطق. هذا بالإضـافة إلى الخلفيات المتعلقة بالفوارق الهائلة في الدخل والثروة التي تتميّز بها منطقتنا، ونسـتطيع تبيان ذلك مثلًا من خلال أزمة "كوفيد 19" نفسـها، فبعد رواج فكرة المسـاواة في أثر الأزمة بين الفقراء والأغنياء، تبيّن بعد مدّة أنّ من يدفع الثمن الأكبر هم العمّال والفئات الهشـة والأكثر فقرًا. كما أنهم يتحملون العبء الكبر من أثار الأزمات المناخية على سبيل المثال على الرغم من مطالبات الجميع بالبقاء في المنزل من أجل الحماية من الفيروس، لم يستطع الكثير من الفقراء والفئات الهشـة أن يلتزموا بذلك سـواء نتيجة لضـرورة العمل أو لأن منازلهم لا توفر لهم الحماية المطلوبة لأنها تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأسـاسـية. وتتطلّب أزمة التغير المناخي الحادّة التدخّلَ الفوريّ الذي يبدأ من صـياغة تصـوّر أو محاولة لصياغة الأسئلة الكبيرة المطروحة، وهناك بالفعل أفكار موجودة في حركات بيئية حول العالم، بل ولدى بعض السياسيين والأحزاب.

الحديثُ عن البيئة ومدى أهميتها من علاقة البيئة بالنمط الاقتصـادي الحالي، يعيدنا إلى تعريف الاقتصـاد ليكون قائمًا على قوى السـوق فقط، فأصـبح النمو المجرّد للناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الأسـاسي للسـياسـات الاقتصـادية عالميًّا، من دون النظر إلى الاحتياجات الأوسـع والأبعد للأفراد والمجتمعات. ويتميّز هذا النمط بخصـائص تؤثّر بشـكلٍ مباشـرٍ وغير مباشـر على البيئة، فالعولمة الراديكالية[16] تعني مواجهة الاسـتغلال الجائر لليد العاملة والطبيعة في دول الجنوب المضـمونة باتفاقيات التجارة الحرة العالمية، وتهرب الشـركات من التشـريعات، ولا تأخذ بالاعتبار حدود الكوكب وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وغيرها من الكوارث البيئية، ما يجعلنا حتمًا نقترب من الفوضى المناخيّة بالغة التأثير على الحياة البشـرية. هذا بالإضـافة إلى نفوذ صـناعة التمويل على الاقتصاد، والاستغلال الصناعي للطبيعة.[17]

---

[15] المقصود بالنمط الاستخراجي: هو عملية استخراج الموارد الطبيعية من الأرض لبيعها في السوق العالمية. إنه موجود في اقتصاد يعتمد في المقام الأول على استخراج أو إزالة الموارد الطبيعية التي تعتبر ذات قيمة للتصدير في جميع أنحاء العالم. لمزيد حول الاستخراجية والنمط الاستخراجي يمكنكم مراجعة:
Acosta, Alberto (2013). "Extractivism and neo-extractivism: two sides of the same curse". Beyond Development: Alternative Visions from Latin America: https://www.tni.org/en/publication/beyond-development

[16] المقصود بالعولمة الراديكالية: تعني رؤية العولمة كعملية شاملة وأكثر قوة بحيث يمكن رؤية آثارها الاستغلالية على مختلف القطاعات. للمزيد حول المفهوم يمكن زيارة:
Ipsita Chatterjee, Radical Globalization, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1002/9781119558071.ch43

[17] زينب سرور، للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة، هذه المقالة هي خلاصات لحوار بين فريق عمل مشروع مشترك بين غرين بيس مكتب الشرق الأوسط ومنتدى البدائل العربي للدراسات عنوانه "البيئة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية"، 2020. https://cutt.ly/SWTMgnR
ولمزيد من المعلومات يمكنكم مراجعة: هبة خليل وآخرون، اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2018، http://afalebanon.org/?p=8089

ثالثا- السياسات العامة والعدالة الاجتماعية:

تؤثر عملية صنع السياسات العامة بشكل كبير على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث إنه من أهم مؤشرات السياسة العامة الفعالة والناجحة هو كونها تتم بطريقة تشاركية، وضمان مبدأي المحاسبة والشفافية في صنع واتخاذ القرارات. فهناك علاقة بين عدم تحقق العدالة الاجتماعية وبين الفساد والذي بدوره يؤثر على عمليات توزيع وإعادة توزيع الثروات، فيعد الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية التي أدت ولا زالت إلى تفشي الفساد والرشوة.

المغرب: مثال

(**المرجع:** رجاء الكساب، الشفافية وحدود العدالة الاجتماعية: المغرب ومصر نموذجا، في محمد العجاتي (محررا)، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015، https://goo.gl/FSufrL)

رغم أن الدستور الجديد يربط المسؤولية بالمحاسبة، نجد أن هناك معدلات فساد عالية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بتقليص الاستثمار المنتج وتقويض المنافسة الشريفة وتعطيل تنافسية المقاولات وتعميق الفقر وتهديد السلم الاجتماعي. فالحكومة المغربية توفر بالكاد الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للمواطنين، كما لا توفر أية إمكانية للتتبع العام للميزانية. هذا إلى جانب ضعف آليات المراقبة التي تتوفر عليها كل من السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات لمتابعة الموازنة. في الوقت ذاته تمثل الصفقات العامة الجانب الأكبر من النفقات العامة وتعتبر شفافية الإجراءات المتبعة في تلك الصفقات بما يضمن المنافسة الشريفة وصولا إلى أسعار تنافسية ومعقولة مقابل الأشغال والسلع أو الخدمات المقدمة، حقا أساسيا ومشروعا باعتبارها مدخلا أساسيا لحماية المال العام ومرتكزا رئيسا لدولة القانون والنظام الديمقراطي. وقد سن المشرع المغربي عدة نصوص قانونية لضمان شفافية ونزاهة الصفقات العامة. ولكن الواقع يؤكد أن الصفقات العامة ورغم كل النصوص القانونية وكل الشعارات الحكومية، لا تزال مجالا لشيوع الرشوة وجميع أنواع الفساد (صفقة تدبير النفايات بمدينة سلا خلال 2015، صفقة اللقاحات في عهد وزيرة الصحة السابقة.....الخ)، مما يؤثر سلبا على جودة السلع والخدمات ويضيع على الدولة مليارات الدراهم، مما يرهن التنمية الاقتصادية والأجيال القادمة عبر الالتجاء إلى القروض.

من هذا الاستعراض والمثال، يمكن القول إن تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط بالخيارات السياسية والسياسات العامة المتبناة من قبل الحكومات، وإذا قلنا إن السياسات العامة تنقسم لأربعة أنواع أساسية وهي سياسات تنظيمية، سياسات تنموية، سياسات توزيعية، وسياسات إعادة التوزيع.

سياسات توزيعية

سياسات تنظيمية

سياسات تنموية

سياسات إعادة التوزيع

وهذه الأنواع يمكن شرحها بشكل مختصر كما يلي:

- **سياسات تنظيمية: Regulatory Policies** سياسات تضعها الحكومات لفرض ضوابط وقيود على أنشطة أو سلوك معين. مثلًا سياسة تحديد سرعة السيارات على بعض الطرق .
- **سياسات تنموية: developmental policies:** سياسات تضعها الحكومات للحد من الفقر وتعزيز الحقوق الأساسية على سبيل المثال سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة.
- **سياسات توزيعية: Distributive Policies** السياسات الحكومية التي تعبّر عن الإنفاق على الرفاهية والتعليم والصحة والسلامة العامة.
- **سياسات إعادة التوزيع:** Redistributive Policies: السياسات الحكومية التي تعيد توزيع الموارد المختلفة في المجتمع من مجموعة لأخرى. على سبيل المثال سياسات الضرائب المختلفة كالضرائب على الثروات.

لذا، تبني أحد أنواع السياسات العامة دون باقي الأنواع كما حدث من تبني سياسات قائمة على تعظيم النمو والاستثمارات ما يعبر عن غلبة نوع على الأنواع الأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في السياسات العامة ككل، وهو ما ينعكس سلبا على أي سياسات متعلقة بالعدالة الاجتماعية، فبدون سياسات تنموية سيكون من الصعب تطبيق سياسات مرتبطة بالعدالة الاجتماعية بشكل كاف، وبدون سياسات توزيع لن نتمكن من إيصال أثر هذه السياسات إلى عموم المواطنين، وبدون إعادة توزيع فلن تصل السياسات للفئات غير المستفيدة بشكل مباشر من هذه السياسات وستظل قاصرة على فئات بعينها. وبدون سياسات تنظيمية لن نتمكن من ضمان ضبط واستمرارية هذه السياسات.[18]

إذن، تبني الدمج بين الأنواع المختلفة من السياسات العامة من شأنه أن يساهم في السير نحو المزيد من العدالة الاجتماعية عن طريق سياسات اجتماعية شاملة تعمل تتبناها الحكومات وتكون قائمة على تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأن تقوم أيضا على إعادة التوزيع للثروات والحماية الاجتماعية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

[18] محمد العجاتي، العدالة الاجتماعية بين السياسي والاقتصادي، العدالة الاجتماعية. مفاهيم وتطبيقات "دليل تدريبي"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015، https://goo.gl/QEa6ZS

تجدر الإشارة إلى أن السياسات التي تم إتباعها في منطقتنا العربية لم تكن سياسات تنموية بالمعنى الشامل، وإنما يمكن أن نطلق عليها " التنمية المعاقة" كما أسماها جلبير أشقر في كتابه "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية". فقد وضح أن التنموية في المنطقة العربية قامت من خلال نوع من السيطرة الاجتماعية وكان فيها تطور القوى المنتجة معاقا ويحمل في طياته تنويعة خصوصية لنمط الإنتاج العام. ففي فترة الستينيات بعد الاستقلال لمعظم الدول العربية بدأت التنمية الدولاتية والتي من خلالها سيطر القطاع العام على أغلب الاقتصادات. ومع عقد السبعينات شهد تدشين وتوسع تدريجي لما عرف في مصر بسياسات الانفتاح والتي كانت تعني تحرير الاقتصاد المصحوبة بخصخصة أملاك الدولة وتقليص المكتسبات الاجتماعية. وهنا كان يكمن مفهوم التنمية المعاقة حيث إن التنمية في هذه الحالة اعتمدت على الجانب الاقتصادي بالقياس على مؤشر النم وتطور الناتج المحلي الإجمالي في المطلق أو نسبة إلى السكان دون سائر جوانب التنمية البشرية الأخرى.[19]

وتعتمد بعض الدول في هذا الشأن ما يطلق عليه سياسات الرعاية الاجتماعية، كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية أو حتى للحفاظ على استقرار اجتماعي واقتصادي للمجتمع ككل، والسياسة الاجتماعية بهذا المعنى هي إطار شامل لمختلف فئات المجتمع، ولا يتوقف عند فئة دون غيرها، لأن هدف الرعاية الاجتماعية هو النهوض بالمجتمع كله، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يضمن الكرامة الإنسانية لمختلف فئات المجتمع، بالرغم من أنه على مستوى الفئات المستهدفة، فإن هناك شرائح عدة تكون موضوعة على قائمة الأولويات في هذا الإطار، وهي العمال، والشرائح الأقل قدرة وتمكينا في المجتمع، مثل النساء والأطفال.

ويمكننا هنا الإشارة لبعض أمثلة لدول قامت بتبني سياسات عامة ساهمت في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، ومنها:

كوستاريكا والتحول للاقتصاد الأخضر

Diane Toomey, How Costa Rica is Moving Toward a Green Economy, JANUARY 5, 2017, https://bit.ly/36HOF0p

رفضت كوستاريكا الفحم الرخيص في السبعينيات وتحولت بدلاً من ذلك إلى الطاقة الكهرومائية. اتخذت الدولة بعض القرارات في السبعينيات التي كانت مهمة للغاية، لأن البلاد كانت تحت ضغط كبير للجوء لاستخدام الفحم. وكان الضغط من صندوق النقد الدولي في واشنطن لأنه أرخص. ولكن كان هناك شعور واضح للغاية بأننا أردنا استخدام مصادرنا الخاصة، وفي ذلك الوقت كان الماء هو الخيار الأسهل والأكثر وضوحًا لأن الماء كان لنا، أما الفحم فسيكون علينا الاستيراد. أعتقد أن الأساس المنطقي الذي شكّل بعض القرارات التي آتت أكلها الآن - على سبيل المثال، توليد الكهرباء من الوقود غير الأحفوري، وإنشاء حدائق وطنية - كان هناك قدرة على التفكير على المدى الطويل. والآن تشتهر الدولة بصناعة السياحة البيئية، وتنتج جميع احتياجاتها من الكهرباء تقريبًا من مصادر متجددة، ويأتي 80 % منها من الطاقة الكهرومائية.

[19] جلبير الأشقر، ترجمة عمر الشافعي، "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية"، 2013 (بيروت، دار الساقي)، ص.ص 17-20.

أوروجواي و"خطة المساواة الاجتماعية"

(عمر سـمير خلف، العدالة الاجتماعية: دروس من تجارب أمريكا اللاتينية، العدالة الاجتماعية. مفاهيم وتطبيقات "دليل تدريبي"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015، https://goo.gl/QEa6ZS)

تعتبر أحد أنجح تجارب أمريكا اللاتينية في مجال سـياسـات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، فقد سـاهمت سياسات رئيس أوروجواي السابق، تاباري فاسكيز، الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر من 32% عام 2004 إلى نحو 18% في عام 2010، وقد صـممت أوروجواي برنامج خدمات "الطوارئ الاجتماعية" والذي يشـتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى، ثم طورته أوروجواي في عام 2007 وأطلقت عليه برنامج "خطة المسـاواة الاجتماعية". وتعتبر حكومة فاسـكوز أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسـياسـات الاجتماعية التي تتبعها، ولكن أيضـا بمجمل السـياسـات الاقتصـادية المطبقة، حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشـكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18% خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام 2007، الذي قلل من الضرائب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، وتتمثل في ضريبة القيمة المضافة.

الدول الإسكندنافية ونموذج دولة الرفاهة بالمعنى الشامل

(أحمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسـمالي، العدالة الاجتماعية. مفاهيم وتطبيقات "دليل تدريبي"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015، https://goo.gl/QEa6ZS)

ويتميز نموذج الدول الإسكندنافية بتأكيده على تعظيم المساهمة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين وتوزيع الدخل بشكل عادل والاستخدام الحر للسياسات المالية التوسعية. وجدير بالذكر أن حجم القطاع العام كبير نسبيا في هذه الدول إذ يعمل به في المتوسـط 30% من القوى العاملة بها. ومن الممكن أن نحدد سـت مجالات أساسـية للعدالة الاجتماعية تتخذ فيها هذه الدول العديد من السـياسـات لتحقيقها وتشـمل: تقليل ومنع الفقر، النفاذ إلى التعليم، الإدماج في سـوق العمل، الترابط الاجتماعي وعدم التمييز، الصـحة، العدالة بين الأجيال. ووفقا لهذه المحددات تعمل الدول على اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان إرساء شبكة ضمان اجتماعي متكاملة. ومن هذه السياسات:

- الأنظمة الضريبية ذات الضرائب المرتفعة على الدخل والتي تصل لأعلى المستويات في العالم (في المتوسط أكثر من 45%)
- التعليم المجاني مع المساواة سواء بالنسبة للعرق أو الجنس،
- التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع،
- رعاية للآباء والأطفال والحث على الإنجاب مع تقديم التسهيلات المادية والإجرائية،
- تقليل الفساد بأكبر شكل ممكن (هذه الدول بها أقل نسب للفساد على مستوى العالم)،
- الإدماج في سوق العمل بالنسبة لأكبر عدد من المواطنين مع ضمان حقوق العمال،
- نظام معاشات يضمن حياة كريمة،
- العديد من الخدمات العامة التي تهتم بالجودة وتحترم آدمية المواطن إذ أن الإنفاق العام يصل في المتوسط إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد من أعلى النسب على مستوى العالم أجمع.

من الهام أيضا في هذا الشأن التعرض لمفهوم **التكلفة الاجتماعية**، والذي يعني التبعات والتكلفة التي تقع على عاتق المجتمع أو فئة اجتماعية معينة، بسبب تشريع أو قرار حكومي ما، أي الخسائر والأضرار التي تقع عليهم نتيجة تطبيق هذه السياسة التي من المفترض أنها تحقّق إيجابيات في مجالها الأساسي.

هناك علاقة بين التكلفة الاجتماعية والبيئة بالطبع، فهناك العديد من السياسات العامة التي يمكنها تحقيق نتائج جيدة في مجالها، بينما تكون آثارها البيئية والاجتماعية سلبية على سبيل المثال، هناك سياسات تنموية تؤثر على البيئة بالسلب مثل سياسات التوسع في الصناعات المضرّة بالبيئة.

وهذا يوضح أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن ضرورة أن تتبني الحكومات العربية لسياسات عامة واقعية، تركز على معالجة المؤشرات المختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية، وليس فقط بالاكتفاء بالنص على العدالة الاجتماعية كمفهوم مجرد، في النصوص الدستورية والقوانين، مع الاستمرار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت لاندلاع الحركات الشعبية من البداية.

الفصل الثاني مدخل عن العدالة المناخية

نتناول في هذا الفصــل تعريف العدالة المناخية والفرق بين العدالة المناخية والعدالة البيئية، ونســتعرض نماذج من قضــايا مناخية مختلفة والإشكاليات المتعلقة بالعدالة المناخية والرؤى التقليدية والحديثة في العدالة المناخية.

مفهوم العدالة المناخية

مداخل العدالة المناخية

إشكاليات الرؤى التقليدية والحديثة

أولا- التعريف بمفهوم العدالة المناخية :

ظهـور مفهوم العـــدالـــة المنـــاخيـــة

منذ ما يقرب من عقدين من الزمن **برز مفهوم العدالة المناخية كموضوع، وإطار أخلاقي وقانوني**، وربما الأهم من ذلك كأساس لاستجابة شعبية نشطة لأزمة المناخ العالمية التي تتكشف يوما بعد يوم.

تسلط العدالة المناخية الضوء على الآثار غير المتناسبة للتغيرات المناخية على السكان الأكثر ضعفاً وتهميشاً، فضلاً عن قيود الاستجابات السياسية التقليدية لتفاقم عدم الاستقرار المناخي والحاجة الملحة إلى حلول منهجية.

برز ممثلو مجتمعات "الخطوط الأمامية" الأكثر تأثرًا حول العالم باعتبارهم من بين الأصوات الأكثر وضوحًا وإلهامًا في العديد من المنتديات الدولية، وأصبحت تجاربهم الحية وحكمتهم الثقافية تشكل الفهم السياسي واستراتيجيات الجهات الفاعلة في الحركات الاجتماعية.

برز أيضا المدافعون عن العدالة المناخية كصوت فريد من نوعه في دبلوماسية المناخ، وأثاروا تحديًا شاملاً لمختلف الأساليب التكنولوجية والموجهة نحو السوق لأزمة المناخ التي يُنظر إليها على أنها "حلول زائفة"، وتحدى المصالح السياسية المرتبطة بصناعة الوقود الأحفوري في العديد من الدول

Source: Brian Tokar, "On the evolution and continuing development of the climate justice movement", in ed. Jafry, Tahseen, Karin Helwig, and Michael Mikulewicz. 2019. Routledge handbook of climate justice. P. 13
20

[20] Brian Tokar, "On the evolution and continuing development of the climate justice movement", in ed. Jafry, Tahseen, Karin Helwig, and Michael Mikulewicz. 2019. Routledge handbook of climate justice. P. 13

وينظر مصطلح العدالة المناخية في:

1) **التغيرات التي يعيشها العالم اليوم نتيجة الأنشطة الاقتصادية** والتي تؤثر بشكل كبير على الوضع المناخي. إن النضال من أجل الحفاظ على البيئة مرتبط بدرجة أو بأخرى بالنضال من أجل عدالة اجتماعية.[21]
2) **معالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي** والدمار البيئي والهيمنة الاقتصادية.
3) **الطرق والأساليب التي يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية** وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، ومبادئ المساءلة الديمقراطية والمشاركة، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم جميعاً على تقديم الحلول لتغير المناخ.[22]

مع التدهور المناخي تم حشد وتعبئة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين ومن هنا بدأ المفهوم في التبلور بشكل تدريجي على يد المنظمات غير الحكومية خصوصا في الغرب. ففي عام 2014 في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ولاية نيويورك تم تعبئة 300 ألف متظاهر لمسيرة تحت عنوان "مسيرة **الإنسان من أجل المناخ من قبل المنظمات غير الحكومية**".[23] يربط العديد من المناضلين من أجل عدالة مناخية الأزمة البيئية ب:

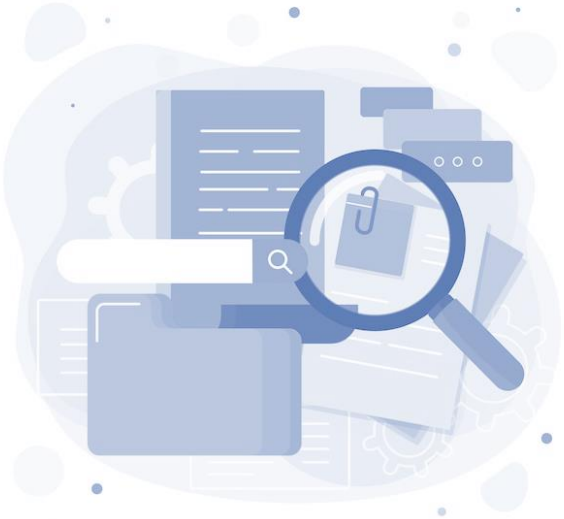

[21] حول مفهومي التنمية المستدامة والعدالة المناخية، أطاك المغرب، 5 أبريل 2016، https://cutt.ly/uvjDeVZ
[22] حنان أبو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني.. الطريق إلى العدالة المناخية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 31 مارس 2020، https://cutt.ly/9vkwhbj
[23] Lakanen, Raili, A Battle for the Soul of the Climate Movement": The Expansion of the Intersectional Climate Justice Frame Among Young Activists in Canada, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Toronto: University of Toronto, Department of Geography and Planning,2019, pp 58-63.

ولذا يفضـلون تعريف أنفسـهم ب نشـطاء العدالة المناخية بدلا من تعريف المدافعين عن البيئة بحيث يركزون على تأثيرات التغيرات المناخية المضاعفة على فئات معينة كالفقراء والأشخاص ذوي الدخل المحدود والنساء والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والأعراق الملونة. في حين يفضل بعض النشطاء مصطلح العدالة البيئية نظرا لشموليته، يقول روبرت بولارد، أحد أول نشطاء العدالة البيئية "كل الناس والمجتمعات لهم الحق في حماية متساوية لبيئتهم وصحتهم".[24]

[24] حول مفهومي التنمية المستدامة والعدالة المناخية، أطاك المغرب، مرجع سابق.

من أهم المحطات التاريخية للحركات من أجل عدالة مناخية:[25]

عـام 2000

تنظيم أول مؤتمر للعدالة المناخية في مدينة "هاج" الهولندية، والذي أكد على أن مسالة التغيرات المناخية هي مسألة حقوق وضرورة بناء تحالفات بين الدول وعابرة للحدود من أجل التصدي لهذه التغيرات المناخية وتبني وممارسة تنمية مستدامة

عـام 2002

جتماع ائتلاف دولي في جوهانسبورج في قمة الارض، وصادق الائتلاف على إعلان مبادئ بهدف " وضع وجه إنساني على مؤتمر الأطراف السادس COP 6

عـام 2007

أسيس حركة "العدالة المناخية الأن"، وهو تحالف عالمي من الشبكات والمنظمات التي تناضل من أجل العدالة المناخية، تأسس التحالف في اجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لعام 2007 في بالي، ومنذ ذلك الحين حشد من أجل اجتماعات اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بانكوك وكوبنهاجن وكانكون، ويعتبر أكبر تحالف للمنظمات العاملة على قضية العدالة المناخية

عـام 2010

تم تنظيم المؤتمر العالمي للشعوب حول تغير المناخ وحقوق أمنا الأرض في مدينة كوتشابامبا في بوليفيا. وقد عرف هذا المؤتمر المنظم من طرف حكومة مورايس مشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني والحكومات المعارضة لسياسات الإمبرياليةوخرج المشاركون بإعلان عالمي لحقوق أمنا الأرض وتكوين المحكمة الدولية للعدالة المناخية والبيئية

يعتبر مفهوم العدالة المناخية، مثله مثل الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية من المفاهيم الخلافية التي لا يوجد اتفاق على تعريفها، ولكن هناك العديد من التعريفات التي يمكننا الإشارة لأمثلة لها هنا وتم إدراجها في " دليل روتدلج للعدالة المناخية The Routledge Handbook for climate justice، منذ نشأته منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، برز مفهوم العدالة المناخية كأجندة بحثية، وإطار أخلاقي وقانوني، وربما الأهم من ذلك كأساس لاستجابة شعبية نشطة لأزمة المناخ العالمية التي تتكشف. ويرى هذا التعريف أن **العدالة المناخية** تسلط الضوء على الآثار غير المتناسبة للتغيرات المناخية على السكان الأكثر ضعفاً وتهميشاً، فضلاً عن قيود الاستجابات السياسية التقليدية لتزايد عدم الاستقرار المناخي والحاجة الملحة إلى حلول منهجية.[26]

هناك أيضا التعريف الذي يعرف العدالة المناخية باعتبارها حركة اجتماعية، حيث تشمل العدالة المناخية العديد من التيارات المتميزة، ولكنها متكاملة من أجزاء مختلفة من العالم. في الجنوب العالمي، توحد المطالب بالعدالة المناخية مجموعة متنوعة من حركات السكان الأصليين وغيرهم من السكان. على سبيل المثال، من بينهم سكان الغابات المطيرة المعارضون لبناء سدود ضخمة جديدة، والمجتمعات الأفريقية واللاتينية المقاومة لتخصيص الأراضي للزراعة الصناعية وإنتاج الوقود الزراعي، وأيضا الفلاحون من أجل السيادة الغذائية وحقوق الأرض الأساسية، وما إلى ذلك.[27]

[25] نفس المرجع.

[26] Jafry, Tahseen, Karin Helwig, and Michael Mikulewicz. 2019. Routledge handbook of climate justice. https://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&scope=site&db=nlebk&db=nlabk&AN=1926359.

[27] Ibid.

من الهام أيضـا الإشـارة إلى أن مفهوم العدالة المناخية ظهر بعد عقود من بداية ظهور مفهوم العدالة البيئية، والذي ظهر منذ عقد الثمانينات الذي جاء تتويجا للنضالات البيئية على المستويات المحلية، وجاء مفهوم العدالة المناخية ليبني على هذا المفهوم وليتضمن أبعاد أوسع من حيث الزمان والمكان، فهو يتضمن الأبعاد الجغرافية على سبيل المثال بين الشمال والجنوب والأبعاد الزمانية من حيث حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المختلفة. [28]

وللمزيد من التوضيح، يعبر لنا الشكل التالي على التقاطع بين مفهومين العدالة البيئية والعدالة المناخية:

العدالة المناخية

يقصد بالعدالة المناخية معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعي إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية

يعد مفهوم العدالة المناخية مفهوم حديث نسبيا، ظهر مع مطلع الآلفية الجديدة على يد علماء البيئة الراديكالية أو ما يسمي الايكولوجية السياسية

اسْتلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعدداً في الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، ففي حين تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلى،تسلط العدالة المناخية الضوء على الطرق والأساليب التي يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، وتشير إلى مبادئ المساءلة الديمقراطية والمشاركة، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم .جميعاً على تقديم الحلول لتغير المناخ

العدالة البيئية

تعرف وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية العدالة البيئية على أنها "المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية، وتتحقق عندما يتمتع كل فرد بنفس درجة الحماية من المخاطر البيئية والصحية وإمكانية الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار للحصول على بيئة صحية للعيش والتعلم والعمل

ظهرت العدالة البيئية كمفهوم في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات

المصطلح له استخدامان متميزان

1- يصف حركة اجتماعية تركز على التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية

2- مجموعة متعددة التخصصات من أدب العلوم الاجتماعية التي تشمل نظريات البيئة والعدالة، والقوانين البيئية وكيفية تنفيذها، والسياسة البيئية والتخطيط والحكم من أجل التنمية والاستدامة

الفيديو الثاني: ماذا نعني بالعدالة المناخية:

https://www.youtube.com/watch?v=6wbEPJWLpNc&t=34s

[28] Ibid.

ثانيا-نماذج للمداخل والمقاربات المختلفة للقضايا المناخية:

من الهام في البدء الإشـــارة إلى التفاوتات المناخية والبيئية من الناحية المكانية، فهناك تفاوتات على المســـتوى المحلي وعلى المســـتوى العالمي وهناك تفاوتات بين الشـــمال والجنوب وبين الأقاليم المناخية المختلفة. فإذا تناولنا التفاوتات على المســـتوى المحلي، يمكننا ملاحظة التفاوتات داخل الدولة الواحدة على ســـبيل المثال بين مناطق حضـــرية وريفية، أو بين مدن صـــناعية ومناطق زراعية حيث تتعرض المدن الصـــناعية لحجم تلوث أعلى من المناطق الزراعية. أيضـــا هناك تفاوتات بين الأقاليم المختلفة فلا يمكننا القول إن جميع الأقاليم تتساوى في التلوث الناتج عنها حيث هناك أقاليم تشتهر بأنشطة محددة كالتعدين والصناعات غير النظيفة وهو ما يضع عليها عبء أكبر في مواجهة التلوث. إلى جانب ذلك هناك إشـكالية الشـمال والجنوب والتي تعبر عن تفاوت كبير بين شـمال العالم وبين جنوبه نتيجة لعوامل اقتصادية وتاريخية مركبة سوف يتم تناولها في مرحلة متقدمة من الدليل بشيء من التفصيل. [29]

هناك العديد من نظريات العدالة الاجتماعية التي يمكن تناولها في الحديث عن التغير المناخي وهو ما أدى إلى تعدد المقاربات بحسب تعدد الإيديولوجيات والفاعلين والمنتفعين، هناك العديد من المداخل منها الأيديولوجي الذي يحصـرهم في منظورين متناقضـين إما المنظور الليبرالي أو المنظور التنموي، وهناك الطرح المكاني من قبل بعض الباحثين والمنظرين للوصول لسياسات مناخية عادلة، فاهتم سكان الجنوب بشكل عام بتوزع الأعباء والعدالة الإجرائية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية للوصول لاتفاق بما في ذلك نقل الموارد من الدول ذات الانبعاثات العالية إلى المنخفضة للتكفير عن الانبعاثات التاريخية الزائدة، بمعنى أنه ينبغي السماح للعديد من الدول الأكثر فقراً بالانبعاث أكثر مع خفض أغنى الدول لانبعاثاتها إلى مســتويات آمنة وهو ما يعرف باســم "الانكماش والتقارب" وتتحمل الدول الغنية نسـبيا الانتقال إلى اقتصـاد منخفض الكربون، بحسـب مؤشـر المسـؤولية والقدرة فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل ثلث العبء العالمي للتخفيف، ويأتي الاتحاد الأوروبي بنســبة 25,7%، والصــين بنســبة 5,5 % (أقل بكثير من حصــتها من الانبعاثات الحالية) والهند فقط0,5 % وفقاً لحساب الانبعاثات التاريخية.

بينما اهتم سـكان الشـمال بتطوير المسـار الاقتصـادي الأكثر كفاءة مما يبين أن عدم المسـاواة العالمية تؤثر على كيفية صـياغة الأفراد للمواقف حول المناخ، فأكثر ما يقلق العلماء هو "تفســير القيم ما بعد المادية" والذي يفترض أن البشــر لا يمكنهم البدء في التفكير حول البيئة إلا بعد أن يتم تلبية احتياجاتهم المادية وهو مدعوم بأدلة تجريبية من المسح العالمي للقيم. والكثير من أطروحات العدالة المناخية مستمدة إلى حد كبير من الرؤى التفسيرية المناهضة للعولمة، وتسهم في الوقت نفس في إعادة تشكيلها.[30]

[29] للمزيد حول التفاوتات المختلفة ومسألة عدم المساواة يمكن مراجعة: الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2013: مسائل عدم المساواة، https://cutt.ly/3WTMcbp

[30] حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، أكتوبر 2020، https://cutt.ly/1vvq3EX

وتتنوع المقاربات الخاصة بالعدالة المناخية:

مقاربة الدول الصناعية الرأسمالية	المقاربة التنموية	مقاربة منظمة الأمم المتحدة	المقاربة الجيلية
✓ التطور الاقتصادي وحماية مصالح الدولة وأمنها القومي من أولوياتها؛ أما المسؤولية البيئة فهي مشتركة بين جميع الدول كبيرتها وصغيرتها ما دامت انعكاسات الانحباس الحراري عالمية وشاملة. ✓ تحرك الفاعلين بغض النظر عن تحديد أساس المسئولية التاريخية، لأن السؤال الأساسي ليس من المسؤول عن الاحتباس الحراري، بل هو إيجاد سبل المواجهة من قبل الجميع. ✓ رفض الدول المتبنية لها التقسيم الذي جاء به بروتوكول كيوتو دول صناعية تلتزم بخفض الانبعاثات ودول نامية ليس عليها أي التزامات. ✓ ترى المدخل الحقيقي للتعاون البيئي بين الشمال والجنوب هو تفعيل آليات بروتوكول كيوتو (آلية التنمية النظيفة آلية الاتجار في الانبعاثات، آلية التنفيذ المشترك) والاندماج في منظورها الليبرالي. [31]	✓ تدافع عن هذه المقاربة مجموعة ال 77 دولة ومنها الصين التي تتمسك بالمسؤولية التاريخية للدول الرأسمالية عن الأضرار البيئية التي لحقت البشرية جمعاء منذ الثورة الصناعية الأولي، ✓ ترى أنه من حق دول هذا المحور أن ترفض كل رقابة دولية بيئية على صناعتها الناشئة. ✓ يجب أن تمنح لهذه الدول نفس الفرص والإمكانيات لتعزيز التطوير الاقتصادي وتكثيف التصنيع وفق مبدأ الحق في التنمية.[32]	✓ مقاربة توفيقية تقضي بأن المسؤولية البيئية مشتركة بين جميع الفاعلين، لكنها متباينة حسب الظروف الموضوعية والأولويات الوطنية والإقليمية في شأن القضايا التنموية والأهداف التي تسعى إليها كل دولة على حدة. ✓ تعتبر حجر الزاوية في إعلان ريو دي جانيرو لعام 1992 حول البيئة والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لسنة 1997. ✓ استخدمت الجمعية العامة لأمم المتحدة مفهوم المسئولية التاريخية للغرب وأصدرت في هذا الشأن قرارين رقم 35/8 (30 أكتوبر 1980) ورقم 26/7 (27 أكتوبر 1981)، حول المسؤولية التاريخية للدول في حفظ الطبيعة لفائدة الأجيال الحاضرة والقادمة، وطالبت بالمزيد من الاهتمام بالبيئة بالاعتماد على التدابير اللازمة وتعزيز التعاون الدولي البيئي.[33]	✓ تركز على ما نحن مدينون به تجاه الأجيال القادمة والحالية الأصغر سناً. ✓ شارك في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مجموعات من الشباب وأظهر تحليل الوثائق المنتجة من الشباب المشاركين في مؤتمرات الأطراف - التي انبثقت عن الاتفاقية- في الفترة من 2015 وحتى 2018 خوفهم من أن يؤثر تغير المناخ على مستقبلهم، وأنهم الأكثر عرضة لتلك الآثار على مدى حياتهم. ✓ تطالب بالعدالة التوزيعية، والاهتمام بحقوق الفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، وأجيال المستقبل. ✓ تم إدراج المساواة بين الأجيال في ديباجة اتفاق باريس لكن انتقدوا محدودية تأثيرهم مقارنة بأصحاب المصالح والحكومات القوية التي تسعى إلى وضع تغير المناخ كمشروع مستقبلي بدلاً من سوء التوزيع التاريخي الذي يكرسه التمييز والرأسمالية لتجنب مناقشة مسئوليتها عن ذلك.[34]

الفيديو الثالث: مقاربات أو إقترابات العدالة المناخية

https://www.youtube.com/watch?v=6smhXsygbr4&t=60s

[31] شكراني الحسين، نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد 454، ديسمبر 2016.
[32] المرجع السابق.
[33] المرجع السابق.
[34] حنان سكين، مرجع سابق.

ثالثا-إشـــكاليات مفهومي العدالة المناخية والبيئية بين الرؤى التقليدية والأطروحات الجديدة:

طورت حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة والتي ظهرت في تســعينيات القرن الماضي من حركة العدالة البيئية على مســتوى العالم ومن تعريف ومفهوم العدالة البيئية، فبدأت التحولات عن مفهوم العدالة البيئية المعتمد على التوزيع العادل فقط واعتبرت الحركات البيئية حول العالم أن الاعتماد على العدالة التوزيعية لا يضمن العدل، على الرغم من كونه من ضروريات تعريف العدالة البيئية إلا أنه غير كافي وحده، وظهرت إشــكالية من إشــكاليات العدالة البيئية بمفهومها التقليدي هنا وهي التي واجهت الدول الفقيرة والنامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبدء التركيز على توزيع المخاطر البيئية مع مراعاة عدم المســاواة في الإمكانيات الاجتماعية والاقتصــادية من دولة لأخرى.[35] وفي عام 1999 ظهر المفهوم الحديث للعدالة المناخية في تقرير بعنوان " **Greenhouse Gangsters vs. Climate Justice**"، الصادر عن مؤسسة كورب ووتش وقد حول هذا التقرير النظرة للعدالة المناخية لتكون نظرة سياسية، ولا تهتم بالجانب الاقتصادي فقط. فعلى سبيل المثال أصبحت حركة العدالة المناخية في الولايات المتحدة تنظر للعدالة المناخية على أنها استمرار لإرث الحقوق المدنية.[36]

في هذا القسم نحاول استعراض الإشكاليات المرتبطة بكل من مفهومي العدالة البيئية والعدالة المناخية، لما يلاقيانه من إشكاليات على المستوى الفكر والنظري وأيضا على المستوى الواقعي.

[35] Ibid, p: 94.

[36]Greenhouse Gangsters* vs. Climate Justice, Corp Watch, Monday, November 1, 1999, https://cutt.ly/WWTMWRw

	الأطروحات التقليدية	الأطروحات الحديثة
تعريف العدالة البيئية	تعرف باعتبارها عدالة توزيعية فقط سواء من ناحية الموارد أو الأضرار البيئية.	مفهوم العدالة البيئية هو مفهوم أكثر شمولية وواقعية من ربطه بالعدالة التوزيعية، فنموذج التوزيع ليس النموذج الوحيد للعدالة، فدمجت الحركات البيئية في تعريفها للعدالة المناخية بين قدرات المجتمع والمشاركة والتوزيع العادل معا وهو ما أضفي الكثير على تطور مفهوم العدالة البيئية.[37]
أهمية العدالة البيئية	هي أنماط التوزيع ومفهوم العدالة كالمتعارف عليه عند جون رولز في كتابه نظرية العدالة والذي يعرفها بعدالة التوزيع "توزيع السلع داخل المجتمع"، وكما عرفتها العدالة على أنها عدالة التوزيع فاهتمت الحركات الاجتماعية في ذلك الوقت أيضا بالعدالة من حيث توزيع الثروات وما حصل عليه الناخبون وما لم يحصلوا عليه.	تطورت حركة العدالة البيئية لتشمل كل ما يهدد حياة الإنسان من مخلفات نووية وصناعية وهكذا ربطت الصحة بالبيئة والعدالة معا.
تركيز العدالة البيئية	– نظرت إلى العدالة البيئية من حيث أنماط التوزيع وانتهاك مبادئ التوزيع العادل. – حاولت الدراسات التقليدية للعدالة المناخية أن تروى قصص الظلم الاجتماعي من خلال البحث في أسباب عدم وجود عدالة بيئية.	لم تعد متعلقة بعدالة التوزيع فقط. ركزت الدراسات حتى بداية الألفية على العدالة البيئية من حيث موضوعات مثل الصرف الصحي والنفايات وتأثيرها على الفقراء والأقليات والجماعات المهمشة.[38] وتغيرت نظرة الدراسات المعنية بالبيئة نقلا عن ديفيد شوزبرج، بعد دراسة تشارلز تايلور ، المنظر الاجتماعي والسياسي الكندي، حول "إطار العدالة البيئية" والتي ربطت العدالة البيئية ببعض القضايا الأخرى كحقوق الإنسان والسياسات البيئية المتبعة من قبل الأنظمة الحاكمة القائمة على المشاركة والاحترام المتبادل وحق تقرير المصير، وأرجعت هذه النقلة إلى السبعة عشر مبدأ التي تم إقرارها في قمة القيادة البيئية الوطنية الأولى للأشخاص الملونين في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1991 ولم يكن في هذه المبادئ أي مبدأ خاص بالتوزيع العادل "النظرة إلى العدالة البيئية كجزء من عدالة التوزيع"، وتعد هذه هي الخطوة الأولى في توسع النظرة إلى الدراسات البيئية والعدالة البيئية من قبل الحركات البيئية نفسها.[39]

ومع محاولة الباحثين والمفكرين تطوير الرؤية الخاصة بالعدالة المناخية، تسارعت الأحداث والتطورات البيئية وهو ما أعطي اهتماما دوليا متزايدا بتطوير النظرة لمفهوم العدالة البيئية، فأدى عدم هطول الأمطار بشكل متزايد واختفاء الجليد في القطب الشمالي، وزيادة الأحداث المناخية كاختلاف توقيتات الحرارة وخطرها، وانتشار الجفاف والمجاعات في منطقة القرن الإفريقي والمناطق الاستوائية على مستوى العالم، وزيادة منسوب المياه وأثرها على الشواطئ والمدن السكانية دفعت بقضية العدالة البيئية إلى الأمام.[40]

[37] David schosberg, defining environmental justice Theories, Movements, and Nature, Oxford, New York, 2007, p18.

[38] Ibid, p60-61.

[39] Ibid, p:47-46

[40] Brian Tokar, Opcit, p:13.

وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت قضية العدالة المناخية تشمل العديد من التيارات المتميزة والمتكاملة حول العالم.

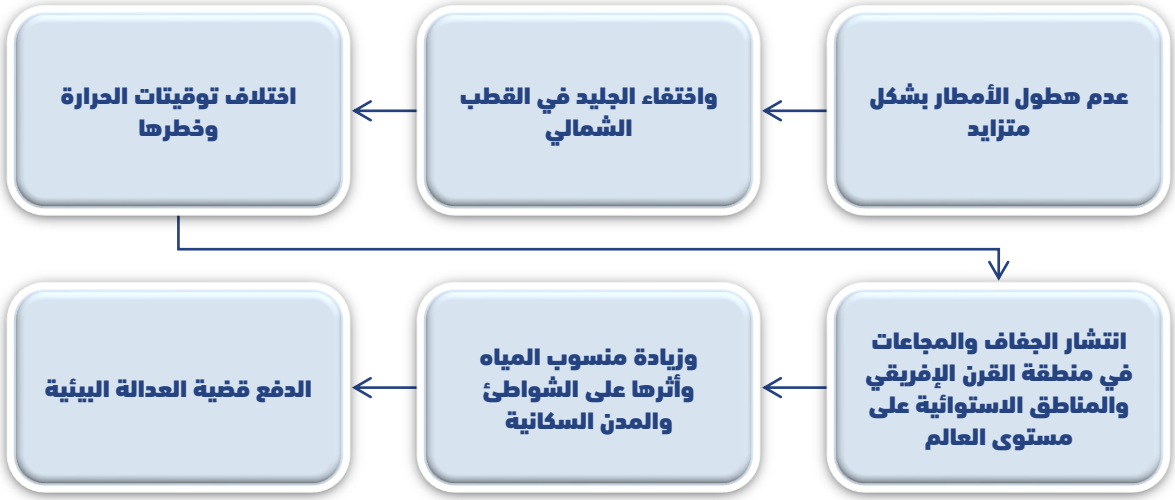

ففي الجنوب على سبيل المثال، تشابهت مطالب العدالة المناخية التي يطالب بها السكان الأصليين، ففي أفريقيا وأمريكيا اللاتينية قاومت حركات التغيير المناخي تخصيص الأراضي للزراعة الصناعية وإنتاج الوقود الزراعي، كما واجه سكان جزر المحيط الهادئ إشكالية فقد منازلهم بسبب ارتفاع مستوى البحار، وقاوم الكثير من المزارعين والفلاحين من أجل الحفاظ على حقوقهم في السيادة الغذائية وحقوق الأرض الأساسية

الفصل الثالث: عن العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية

نتناول في هذا الفصل طبيعة وشكل العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية، إلى جانب استعراض العناصر الضرورية لتحقيق العدالة المناخية من منظور اقتصادي، وأخيرا العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي.

العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية

تحقيق العدالة المناخية من المنظور الاقتصادي

تحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي

أولا طبيعة وشكل العلاقة بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية:

تهدف العدالة الاجتماعية إلى إعطاء الأفراد والجماعات معاملة عادلة ونصيبًا محايدًا من الفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، إلى جانب تعزيز مفهوم التوزيع العادل للمزايا والعيوب داخل المجتمع بغض النظر عن الخلفية والوضع.

1. منطلقات العدالة الاجتماعية والبيئية:

أ. تتعامل العدالة البيئية والمناخية بشكل صريح مع توزيع الفوائد البيئية والأعباء التي يعاني منها الناس في كل مكان سواء كان المنزل أو في العمل أو حيث يتعلمون ويلعبون ويقضون أوقات فراغهم.

ب. تشمل الفوائد البيئية المساحات الخضراء الجذابة والشاملة والهواء النظيف والماء والاستثمار في الحد من التلوث وتحسين المناظر الطبيعية،

ت. كما تشمل الأعباء البيئية المخاطر والأخطار الناجمة عن التلوث الصناعي والتلوث الناتج عن النقل.[41]

ذكرت ورقة عمل عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بعنوان " التغير المناخي واللامساواة الاجتماعية[42]، أن هم أكثر الفئات المجتمعية التي ستعاني جراء التغيرات المناخية مثل كبار السن وسكان المناطق المهمشة والتي سيتم ذكرها بالتفاصيل في الفقرة القادمة. وفي تقرير الأثر البشري الذي نشره المنتدى الإنساني العالمي في عام 2009 أشار إلى أن 300 ألف شخص يموتون بالفعل سنويًا من آثار تغير المناخ وأن 4 مليار آخرين معرضون للآثار الجانبية السلبية كالجفاف ونقص المياه والفيضانات والأحوال الجوية القاسية وفشل المحاصيل وانعدام الأمن الغذائي وانخفاض الإنتاجية الزراعية وفقدان الأراضي المنخفضة والجزر وأخيرا التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي وانتشار الأمراض كالملاريا، وعلى الرغم من أن هذه الآثار لا تقتصر على الفقراء، إلا أن قدرتهم على التعامل معها محدودة.[43]

ويرى بعض الباحثين والدارسين أن هناك بعض الفئات المجتمعية التي تتأثر بالتغيرات المناخية دون غيرهم أو بدرجات متفاوتة عن بعضها، فالعوامل التي تجعل الناس عرضة لتأثيرات تغير المناخ هي الأكثر حدة بين مجموعات معينة مثل:

- **كبار السن:** حيث يكون كبار السن من الناحية الفسيولوجية أكثر عرضة للتأثيرات الصحية الناجمة عن الحرارة الشديدة والبرودة.

- **الفئات ذات الدخل المنخفض:** فالفئات ذات الدخل المنخفض التي تعيش في مساكن ذات نوعية رديئة في المواقع الساحلية- على سبيل المثال- تتأثر بشكل غير متناسب بالفيضانات الساحلية، في حين أن الفئات المحرومة التي تعيش في المناطق الحضرية ذات المساحات الخضراء الأقل تكون أكثر عرضة للخطر الفيضانات الغزيرة (الفيضانات الناجمة عن هطول الأمطار) وموجات الحر.

- **سكان المناطق المهمشة:** حيث يخلق مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية أيضًا توزيعات مكانية للضعف.

- **المستأجرون:** أكثر عرضة للخطر من المقيمين المالكين لأنهم لا يستطيعون تعديل منازلهم لذا فهم أقل قدرة على الاستعداد للأحداث المناخية والتعافي منها.[44]

---

[41] Emily Dao, Fighting Climate Change Is Not Just an Environmental Issue — it is a Social Justice Issue Too, eco watch, 10 june2020, https://cutt.ly/svmWHDz

[42] S. Nazrul Islam and John Winkel, Climate Change and Social Inequality, DESA/UN Working Paper No. 152ND/ESA/2017/DWP/152October 2017, https://bit.ly/3rcxYU8

[43] HALEY HANSEL, How Social Justice and Environmental Justice Are Intrinsically Interconnected, Pachamama alliance, 11 JANUARY 2018, https://cutt.ly/NvUqe6R

[44] Climate change and social justice: an evidence review, The Centre for Sustainable Energy in partnership with the Universities of Oxford and Manchester, February 2014, https://cutt.ly/LvmKYpe

- **المهجرون:** كما تؤثر التغيرات المناخية على بعض الدولة بصورة أكبر من دول أخرى، فعلى سبيل المثال قد تؤدي الزيادات في الهجرة إلى زيادة الضغط على الخدمات مما يؤثر مرة أخرى على بعض المجموعات الاجتماعية والاقتصادية أكثر من غيرها على الرغم من أن الأدلة الحالية تشير إلى أن تأثيرات الأحداث المتعلقة بالمناخ تميل إلى التسبب في الهجرة داخل الدول بدلاً من الخارج.[45]

أما على المستوى القطاعي:

- يظهر الارتباط أيضا بين العدالتين البيئية والاجتماعية في الجانب الصناعي فعلى سبيل المثال يؤدي إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية الصناعية إلى الإضرار بالبيئة ويهدد صحة الإنسان، ويؤدي إلى تدهور المجتمعات الريفية ويضر بالعاملين بها كما يهدد رفاهية الحيوان.
- تشمل الممارسة الشائعة في الزراعة الصناعية الاستخدام المستمر للأرض وعدم تناوب المحاصيل بشكل كافٍ والإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية. بالإضافة إلى تدهور الأرض، يخضع العمال في المزارع الصناعية والزراعة الحيوانية للأجور غير الصالحة للعيش، وظروف العمل الخطرة وإدارة العمالة غير العادلة. وذلك وفقًا تقرير لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، حيث تعد الزراعة من أكثر الصناعات خطورة التي يتعرض خلالها المزارعون لخطر كبير للإصابات المميتة وغير المميتة وأمراض الرئة وفقدان السمع والأمراض الجلدية وبعض أنواع السرطان المرتبطة باستخدام المواد الكيميائية والتعرض لأشعة الشمس. [46]
- يظهر هذا التأثير على المواطنين من غير العاملين في قطاعي الزراعة الصناعة، فتتأثر المجتمعات القريبة من مصافي النفط أو محطات الطاقة أو غيرها من مرافق النفايات السامة، وتظهر الأبحاث أن مرافق النفايات الخطرة تقع بشكل غير متناسب في الأحياء الفقيرة والتي يقتنها الأقليات. فيخضع المقيمون الذين يعيشون بالقرب من هذه الأنواع من المرافق للمرض. كما أنهم يتعرضون لأعراض أخري كالقيء الذي لا يمكن السيطرة عليه والطفح الجلدي المحترق بالتعرض المفرط للانبعاثات الناتجة عن الحفر بالقرب من المساكن.[47]

إذن، من الصعب الحديث عن التغيرات البيئية ومكافحة الخطر البيئي دون التطرق إلى قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة والفقر، يميل الكثير من الدارسين والباحثين إلى التسليم بأن مكافحة تغيّر المناخ لا بد أن تتمّ بالتوازي مع العدالة الاجتماعية، ولكن مع الوقت فقدت هذه العبارة جوهرها في الخطاب العادي للمنظمات الدولية التي تتناول الموضوع، حتى أننا لم نعد نعرف المعنى الحقيقي للعدالة الاجتماعية، حيث يختلف مغزاها بشكل كبير من ثقافة إلى أخرى.

[45] Ibid.
[46] Ibid.
[47] Ibid.

2. **العدالة الاجتماعية والطريق للعدالة المناخية:**

أ. يعتمد على وجود نظام حكم أو نظام اجتماعي-اقتصـادي من شـأنه أن يُؤدّي إلى تثمين القدرات البشـرية وتوسـيعها وتطويرها. وعليه هناك علاقة بين العدالتين البيئية والاجتماعية بشكل كبير، فلكلّ واحدة آثارها المباشرة وغير المباشرة على الأخرى. فتؤثّر البيئة في العدالة الاقتصـادية والاجتماعية على حدٍّ سـواء، فعلى سـبيل المثال يؤثّر الاختلال في التنوع البيولوجي مثلاً على العدالة الاجتماعية.

مثال:

تؤثر التغيرات المناخية على السـكان الأصـليين، ففي الأكوادور قامت شـركة تكسـاكو (التي أصـبحت الآن شـيفرون) بتلويث غابات الأمازون المطيرة في شـمال الإكوادور من خلال تلويث تربتها وأنهارها ومياهها الجوفية بسـبب الممارسـات الإهمال، ونتيجة لذلك تعاني المجتمعات الأصـلية من أوبئة السـرطان والعيوب الخلقية وحالات الإجهاض والكثير من مظاهر تهديد الحياة. مع اسـتمرار توسـع صـناعات مثل النفط، تحتاج مجتمعات السكان الأصليين إلى العمل بجدية أكبر لحماية الأرض التي كانت لهم لقرون.

ب. هناك الكثير من الأمثلة التي تربط بطريقة أو بأخرى بين أي نوع من الاختلالات التي تحدث على المسـتوى البيئي وبين العدالة الاجتماعية، كمسـألة انقراض الأسـماك في المغرب، التي ترتبط باحتجاجات الريف التي اندلعت عام 2017 بسـبب سـمك التونا الأزرق، والمياه الراكدة التي حرّكها قتلُ بائع سمك الحسيمة الفقير سحقًا بتهمة بيع سـمك يحظر بيعه في ذلك الوقت من السـنة وما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية والآثار التي تبعت ذلك.

ت. يؤثّر الاقتصـاد أيضًـا بالبيئة، فعلى سـبيل المثال تؤثر اتفاقيات التجارة الحرّة على التنوع البيولوجي كما عملت على توسيع عدم المساواة وخلقها كذلك.[48]

ث. العلاقة بين العدالتين كما تتضـح لنا ليسـت طريقًا ذات اتجاه واحد، فاعتماد نماذج "التعافي الأخضـر" وفهم الاستدامة البيئية، ومواجهة أنماط الاستهلاك الشديدة وآثارها الرئيسية على الاستدامة مرتبطان بشكل كبير

ج. تؤثر حالة التراجع البيئي في قضـية العدالة الاجتماعية ذلك أن النظام الاقتصـادي الحالي الذي يُعتبر من أهمّ خصـائصـه ومقوّماته الاسـتغلالُ الجائر للطبيعة والاقترابُ من الفوضى المناخية وتشـجيعُ الخصـخصـة والعولمة والنمو غير المحدود، يسـتمرّ في توسـيع فجوة عدم المسـاواة بزيادة مسـتمرّة لتركيز المال والنفوذ مع النخب وتهميش فئات أوسـع من المجتمع لتستمر مستويات الفقر والإقصاء في الارتفاع بشكل غير مقبول.

ح. تتضـح أيضـا العلاقات الترابطية بين التغير المناخي والبيئة والاقتصـاد في خطاب كبح النمو الموجود في العالم الذي يربط بشكل مباشر بين الإجراءات على المستوى الاقتصادي التي يجب أن تُتخذ للتعامل مع إشكالية عدم المساواة، مثل بعض الأطروحات الموجودة، كالخدمات العامة الشـاملة أو الدخل الأسـاسي المعمم أو التعديلات الضـريبية المطلوبة التي تحوّل موضوع البيئة إلى مرتكز رئيسي للسياسات التي تتبناها.

[48] زينب سرور، لماذا يهم التنوع البيولوجي: بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، تقرير خلاصات لحوار بين فريق عمل مشروع مشترك بين غرين بيس مكتب الشرق الأوسط، 2020.

وعليه هناك حاجة اليوم إلى اقتصاد يضع الناس والبيئة فوق المصالح الاقتصاديّة الضيقة وقصيرة الأجل،

يخدم صحة وسلامة الناس والكائنات الأخرى، والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية بدلًا من تقويضها باسم النموّ والربح،
وكذلك ضرورة أن يكون هذا الاقتصاد متجدّدًا ومستدامًا بطبعه،
يتجنب جميع المواد الكيميائية والنفايات السامة عن طريق إعطاء الأولوية للتقليل وإعادة الاستخدام فى التعامل مع النفايات.[49]

الفيديو الرابع طبيعة وشكل العلاقة بين العدالة المناخية والاجتماعية.

https://www.youtube.com/watch?v=Ms2PKlPG-Uc

[49] زينب سرور، للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة، مرجع سابق.

مفهوم التحول العادل Just Transition

يسعى التحول العادل إلى ضمان تقاسم الفوائد الجوهرية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على نطاق واسع، مع دعم أولئك الذين قد يخسرون اقتصاديًا - سواء كانوا بلدانًا، أو مناطق، أو صناعات، أو مجتمعات، أو عمالًا، أو مستهلكين.

إن الزيادة السريعة في سرعة وحجم الإجراءات المطلوبة للحد من أخطار تغير المناخ ستخلق فرصًا اقتصادية جديدة.

في حين أن التحول العادل يعتمد بشكل أساسي على الاعتبارات البيئية، إلا أنه يتشكل أيضًا من خلال التغييرات الهيكلية الأخرى التي تؤثر على أسواق العمل، مثل العولمة وتقنيات توفير العمالة والتحول إلى الخدمات.

إن التحول العادل هو جزء لا يتجزأ من العديد من الالتزامات العالمية التي اعتمدتها البلدان. تقر اتفاقية باريس "بضرورات الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق العمل اللائق والوظائف الجيدة وفقا لأولويات التنمية المحددة وطنيا" وتسلط الضوء على أهمية العمال في الاستجابة لتغير المناخ.

علاوة على ذلك، يرتبط مفهوم الانتقال العادل بـ 14 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي تجمع بشكل صريح بين أهداف التنمية المستدامة 12 - العمل المناخي، و10 - الحد من عدم المساواة، و8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي، و7 - الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

لقد أدركت العديد من الدول التحدي الذي ينطوي عليه هذا التحول وتتخذ تدابير لحماية الفئات الأكثر ضعفاً والمتضررة من التغييرات، بما في ذلك عبر مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تعد آلية التحول العادل للاتحاد الأوروبي جزءًا لا يتجزأ من الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى ضمان "انتقال عادل إلى اقتصاد محايد مناخيًا، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" وتهدف إلى تعبئة ما لا يقل عن 150 مليار يورو خلال الفترة 2021-2027

المرجع:

What is a just transition? The European Bank, https://www.ebrd.com/what-we-do/just-transition

ثانيا- عناصر ضرورية لتحقيق العدالة المناخية من المنظور الاقتصادي:

من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من المنظور الاقتصادي، هناك عدد من العناصر التي يجب أن يتم أخذها في الاعتبار حيث إنه كما أشرنا العاقة بين تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية هو أمر مركب لا يمكن أن يأخذ منحى واحد فقط، بل يجب أن يتم على عدة مستويات. أهم الأمثلة لهذه العناصر:

1- مراعاة الآثار البيئية للمشاريع:

هي تلك الآثار التي تكون عادة غير مقصودة، ولكنها تحدث نتيجة لاستهداف إحداث تطور صناعي أو مشروعات تنموية وهذا ما ينطبق أيضًا على التوسع العمراني دون مراعاة المحافظة على التوازن البيئي والحيوي، وما يتضمنه ذلك أحيانًا من جور على حقوق المواطنين في استخدام الشواطئ بقصرها على أصحاب الثروة. وخصوصا، تلك المشاريع التي تندرج تحت خطة التنمية 2030، لا سيما في إطار احتمال اضطرار الحكومات إلى قبول مشاريع تضر بالبيئة، مثل: مشاريع توليد الطاقة التي يمكن أن يكون لها أسباب بيئية تزيد من التلوث ومضاعفة مشكلة التغير المناخي. على سبيل المثال، تعد مصر من أكثر الدول تضررًا بأزمة التغير المناخي، وتعرض أجزاء كبيرة وحيوية منها للغرق.

2- استثمار الدولة في تحريك مواردها لإتاحة السلع المغذية بأسعار مناسبة للأسر الفقيرة:

وهو يعني ضرورة توسيع قائمة السلع المدعومة من قبل الدول المختلفة لتشمل الخضراوات والفاكهة والبقول التي تحتوي على المغذيات الدقيقة، بجانب السلع المتاحة الآن، التي تقتصر على السلع ذات نسب النشويات العالية، مثل: الأرز والسكر والدقيق، وهي تفتقر إلى المغذيات الدقيقة، مثل: المعادن والفيتامينات، التي يؤدي نقصها إلى سوء التغذية. كذلك ضرورة أن تتضمن الخطة الوطنية للتنمية المستدامة لأي دولة خطة للتغذية الوطنية، وأن يتم نشر تلك الخطة العامة والإفادة بتقارير عن تطور تنفيذها، وتعميم تلك الخطة على كل المؤسسات ذات الصلة للاستثمار في جمع وإتاحة الموارد اللازمة لها. كذلك لا بد أن تتضمن هذه الخطة معالجة أشكال عدم المساواة القائمة على الحالة الصحية، والتهميش الجغرافي في الحصول على الحق في الغذاء.[1]

كانت هذه هي العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وهناك اقترابات عديدة لرؤية المشكلة وبالتالي طريقة التعامل معها ومن أهمها:

1) حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة:

يجب أن تعتمد العدالة المناخية نهجًا ثابتًا قائمًا على حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة، كالفقراء والنساء والأشخاص الملونين في جميع أنحاء العالم التي تتضرر من الآثار المناخية. هذه الفوارق الطبقية والعرقية والجغرافية والجندرية في المناخ، والآثار السلبية للتغيير موجودة داخل الدول وفيما بينها. فقد خلص عدد كبير من الأبحاث إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ ستؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية بسبب محدودية الآليات المالية والمؤسسية، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر، إلى جانب الافتقار إلى شبكات الأمان. في أفريقيا مثلاً يمكن أن تنخفض محاصيل الزراعة المعتمدة على الأمطار بنسبة 50٪ على الأقل. ويتم حماية تلك الفئات من خلال:

وهذا يعنى أنه لا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا إذا كانت حقوق الإنسان مضمونة وفق المعايير العالمية لكل من يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها.[50]

تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر وكيف فضلا عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتوفير الإنصاف لهؤلاء الأشخاص

يكون صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة فقط إذا كان السكان المتضررون والفئات الضعيفة تتوفر لهم إمكانية عرض آرائهم حول القرارات التي يتعين إتخاذها بطريقة حقيقية وديمقراطية

[50] Zhang, Ting& Huntjens, Patrick, Op. Cit, p11.

2) المسؤولية الفردية:

يتميز الخطاب السائد حول العدالة المناخية بأنه يركز على الدولة وثمة مقاربة أخرى أن تكون مسؤوليات التخفيف داخل الدول بدلاً من بينهما سواء الشركات أو الأفراد، ومن ثم صياغة القضية باعتبارها مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية. ويجادل بول هاريس (Paul Harris) بأن التكاليف العالمية للتكيف مع تغير المناخ يجب ألا يتم تقاسمها بين الدول، ولكن يجب إعادة توزيعها بين الأغنياء في العالم القادرين على المساهمة، والفقراء الأكثر تضررًا وأقل قدرة على المساهمة.[51]

الهند مثال

(Zhang, Ting& Huntjens, Patrick, Climate Justice: "Equitable and Inclusive Governance of Climate Action", Working Paper, The Hague Institute for Global Justice, No.16, April 2016, p12.)

فمتوسط انبعاثات الهند أقل من 2 طن للفرد، بينما أفقر الناس في البلاد ينبعثون أقل من ذلك بكثير، في حين أن عددًا كبيرًا من العائلات الثرية والطبقة المتوسطة لديها أنماط استهلاك وانبعاثات مماثلة لتلك في الدول المتقدمة، لهذا المنطق تلعب الدولة دورًا مهمًا باعتبارها "وسيطًا" حيث تتدفق الأموال بشكل أساسي من القادرين إلى الضعفاء عبر الحدود. ولا يزال من الصعب تصور ما هو شكل العدالة المناخية التي قد تنطبق على الفاعلين من غير الدول بدون الرجوع إلى الدول التي يقيمون فيها والتي تقع فيها مسؤولياتهم وربما يعد ذلك غير مرجح أو على أقل تقدير غير عملي في المفاوضات لأن الدول سترفض تدفق أموال مواطنيها للخارج.

[51]Harris, P.G., Symons, J. (2010) Justice in adaptation to climate change: cosmopolitan implications for implications for international institutions. Environmental Politics, 19:4, 617-636

3) **المنظور النسوي:**

يسعى لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقات القوة في السياق الخاص وتمكين النساء الواقعات تحت السلطة الأبوية وهو ما يعرف بالإيكولوجيا السياسية النسوية، فمشروع التنوير لم يمتد على قدم المساواة لجميع البشرية فقد حدث استبعاد حسب الطبقة، والجنس، والعرق، والتحكم في الموارد؛ ويمكن أن تتقاطع تلك العوامل معاً؛ والنساء هن أكثر الضحايا لتغير المناخ خاصة في الدول النامية بسبب عدم المساواة التي يتحملونها في علاقات القوة الاجتماعية.

تعتمد حياة المرأة بشكل مباشر على البيئة الطبيعية في الدول الفقيرة والنامية فهي من يتحمل المسئولية الرئيسية لتزويد المنزل بالماء والحطب للطهي والتدفئة بالإضافة إلى المشاركة في الزراعة ويتنوع الضرر الذي يصيبهن من تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا سيما في المناطق الريفية وبين المسنات مثل التشرد، وانعدام الأمن الغذائي، اعتلال الصحة أو الوفاة.. إلخ وذلك لعدة أسباب منها: الاختلاف بين قدرة الرجل والمرأة على التأثر بتغير المناخ، عدم إتقان للسباحة، عدم استطاعتهم الخروج بمفردهن من المنزل وترك الأطفال، احتمالية المعاناة من التهميش على أساس النوع، انخفاض دخلهن وضعف المهارات والقدرات.

من جانب آخر، تزداد مسؤوليات المرأة وأعبائها عند وجود عوائق تحول دون الحصول على المتطلبات الأساسية من الغذاء والماء والوقود حيث تؤدى موجات الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة جهد أكبر لتوفير سبل العيش علاوة على تزايد احتمالات تعرضهن للعنف والتسرب من التعليم وخلال الكوارث الطبيعية وأثناء الهجرة.[52]

[52] For more on Ecofeminism:

Cuomo, Chris J. 1998. *Feminism and ecological communities: an ethic of flourishing*. London: Routledge.

Bhuvaneswari Vijayaraj (2017) A Comprehensive Study of Ecofeminism, The Anthropologist, 30:1, 68-75, DOI: 10.1080/09720073.2017.1377862

4) الاقتراب الجزائي:

يهتم بالضرر الذي لحق بالنظام البيئي أو تدميره إلى حد أن التمتع بجزء من تلك البيئة سينخفض إلى حد كبير فتغير المناخ إلى جانب النمو السكاني والدمار الواسع النطاق للأنظمة البيئية الطبيعية تؤدى لتغيرات لا رجعة فيها، ومن ثم هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات الفورية والفعالة لحماية حقوق الأجيال القادمة، ولكن أيضًا حقوق الطبيعة نفسها ضد الإبادة الجماعية مما يتطلب توقيع الجزاء والعقوبات وحتى الآن لم تتم إدانة أي طرف بمخالفة جريمة الحرب البيئية. والمبدأ أنه لا توجد عقوبة بدون قانون وثمة العديد من التفسيرات لهذا المبدأ في القانون الدولي للبيئة لكن الصعوبات العملية وعدم وجود محكمة للبيئة يحول دون التطبيق، وبينما أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدماً في معالجة جرائم ضد البيئة لا يزال هناك فراغ داخل القانون الدولي ويؤثر على قدرة السلطات القضائية المحلية لمواجهة المشاكل الخطيرة لتغير المناخ.[53]

[53] حنان أبو سكين، مرجع سابق.

وأما بخصوص تحقيقها، فهناك العديد من العوامل لتحقيق العدالة المناخية ومنها نذكر:

1	عدالة التكيف
2	الاتجار في الانبعاثات
3	قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات
4	مسؤولية القطاع الخاص
5	عدالة السياسات
6	حقوق الأجيال
7	حماية الثقافات الأصلية والمحلية:

1) عدالة التكيف:

إن التكيف الفعال في الوقت الراهن أمر ملح، ويمكن أن يقلل بشكل كبير من تكلفة الأضرار المستقبلية خاصة في الدول النامية لأنها الأقل قدرة، ويتطلب التكيف العادل أربعة مبادئ أساسية هي:

تلزم (المادة4) من اتفاقية الأمم المتحدة الأطراف بالتعاون في التخطيط للتكيف ودمج اعتبارات تغير المناخ في سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومطلوب من الدول المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة عدالة سياسات التكيف بشكل خاص الدول النامية في التكيف والمشاركة بالتمويل والتكنولوجيا. ولا تولى اتفاقية الأمم المتحدة اهتمامًا كافيا بمفهوم الضعف وحساسية الفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف رغم أنه أمر أساسي لفكرة العدالة المناخية.
ولذا خلقت الحاجة إلى الترابط بين سياسات تغير المناخ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا مثل تعليم الفتيات وتمكين المرأة والشباب وهذا التكامل إحدى السمات المميزة للعدالة المناخية. [54]

فبينما يحدث تغير المناخ عالمياً يكون التكيف محليا والمطلوب هو مساحة سياسية تسمح بالابتكارات على المستوى المحلى للحفاظ على مبادئ الإنصاف والعدالة

[54] عمر الحسيني، هل تصبح مصر لاعبًا في تجارة الانبعاثات الكربونية؟، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 17 فبراير 2019، https://cutt.ly/CWTBm5A

الاتجار في الانبعاثات:

يعني الإتجار في الانبعاثات منهج يعتمد على السـوق في تحقيق الأهداف البيئية، ويتيح لأولئك الذين يخفضـون انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون المطلوب لاستخدام الانخفاضات الفائضة أو الاتجار بها للتعويض عن الانبعاثات في مصدر آخر داخل البلد أو خارجه.[55] وتعد إحدى الوسـائل التي لجأت إليها العديد من الدول لتلبية الالتزامات المحددةببروتوكول كيوتو لتقليص الانبعاثات الضـارة، في محاولة لتخفيف وخفض خطر التغير المناخي في ظل مبدأ "الملوث يدفع والمسـتفيد يدفع"، على الرغم من مسـاوئها وظهور مراجعات مختلفة لها.[56]

وتنقسـم هذه التجارة إلى عدة أنواع، أوسـعها على الإطلاق هو تجارة الانبعاثات الكربونية التي تسـتهدف ثاني أكسـيد الكربون.

تقوم تجارة **الكربون على طرفين أساسيين:**[57]

[55] What Is Emissions Trading? United States Environmental Agency, https://www.epa.gov/emissions-trading-resources/what-emissions-trading

[56] For example: Raul P. Lejano, Wing Shan Kan, and Ching Chit Chau, The Hidden Disequities of Carbon Trading: Carbon Emissions, Air Toxics, and Environmental Justice, Frontiers in Environmental Science, 2020, https://doi.org/10.3389/fenvs.2020.593014

[57] باتريك بوند وخديجة شريف، لماذا لن تنقذ تجارة الكربون الكوكب من تغير المناخ، في: حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو (محرران)، الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، ترجمة عباب مراد، روما: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ومؤسسة بلات نموذج لندن، وعدالة بيئية شمال إفريقيا، ط1، 2015، ص 101.

2) قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات:

للدولة دور كبير في تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغيير سلوك المواطنين وأن يخططوا حياتهم على هذا الأساس، يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها أن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالي يؤثر ذلك بشكل أكبر على توقعات الأفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ في الاعتبار.[58]

مثل تخصيص حصص الكربون للأفراد بحيث يحصل كل فرد على مخصصات كافية من الانبعاثات لتحقيق مستوى ما من تلبية الاحتياجات الأساسية ومن يريد أكثر يمكنه الشراء.

[58] Meyer, Lukas H& Sanklecha, Pranay, "How legitimate expectations matter in climate justice", Politics, Philosophy & Economics, Vol. 13, No. 4, 2014, pp 364- 366.

3) مسؤولية القطاع الخاص:

من أبرز المناقشات التي تثير الخلاف موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترى الأوساط الليبرالية أن القطاع الخاص يؤدى دوراً حيوياً في تمويل برامج ومشاريع المناخ، بينما تعتقد الأوساط المعارضة لليبرالية أن تلك الشراكة تغلب مصالح القطاع الخاص على حساب متطلبات المجتمع في حماية الموارد؛ فالموارد الطبيعية ليست موارد اقتصادية فحسب، بل هي موارد مجتمعية لا تخضع لآليات العرض والطلب.[59] وثمة انتقاد للنظام الرأسمالي وآليات السوق لأنها لا تضع الأضرار البيئية في الاعتبار وينظر إليها أنها آثار خارجية أي خارجة عن حسابات السوق.[60]

مثال

عندما بدأ الاهتمام العالمى بالتركيز على مشكلة تغير المناخ الناجم عن التلوث من ثانى أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى، جادل المحللون وصانعو السياسات بأن أفضل استراتيجية للتعامل مع الملوثات التى أضرت بالكوكب بأسره هى إنشاء أسواق بيئية تمتد أيضًا عبر العالم. من شأن مخططات السوق هذه، من الناحية النظرية، أن تخلق حوافز قوية لخفض الانبعاثات فى كل مكان. وقد كان يُعتقد أن حجم استجابة السياسة يجب أن يتناسب مع حجم المشكلة. إلى جانب ذلك، فستساعد قوى السوق القوية على ضمان تحقيق انخفاض فى التلوث بأقل تكلفة اقتصادية. مع تلاشى لمعان الأسواق، أصبح من الواضح أيضًا أن العالم لا يحرز تقدمًا يُذكر. منذ حوالى عام 1990، عندما بدأت الدبلوماسية للتصدي لتغير المناخ العالمي لأول مرة على أساس مستدام، ارتفعت الانبعاثات العالمية بمقدار الثلثين. في قطاع واحد فقط (الطاقة الكهربائية) ومجموعة واحدة من الدول (الديمقراطيات الصناعية الغربية) انخفضت الانبعاثات قليلاً. يرجع معظم ذلك إلى التغييرات العرضية فى أسواق الوقود، وانخفاض تكلفة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والسياسات التى فرضت التحول بعيدًا عن الفحم نحو مصادر أنظف.[61]

[59] شكراني الحسين، " على هامش مؤتمر الأطراف (COP 22) بشأن التغير المناخي: من تناقض المصالح إلى تعدد المقاربات"، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 457، مارس 2017، ص 170. po]

[60] فرانسوا أوتار، "تطوير مفهوم المنافع العامة إلى مفهوم الصالح العام للإنسانية"، ترجمة مجدي الجمال، ورقة مقدمة إلى مؤتمر من المنافع العامة إلى الصالح العام للإنسانية، روما: مؤسسة روزا لوكسمبرج، 28 و29 إبريل 2011، ص 10.

[61] Cullenward, D. and Victor, D., 2020. *Making climate policy work*. 1st ed. Cambridge: Polity Press. https://cutt.ly/VWTMM8C

4) عدالة السياسات:

تتحقق العدالة في وضع سياسة المناخ وليس في تقييم النتائج أو الآثار العملية، وتنادى تلك المقاربة بمشاركة أكثر وضوحاً من جانب أطراف الدول النامية مما يعزز الاتفاق على نتائج أكثر عدلاً، من خلال زيادة الثقة بين الأطراف اللازمة للاضطلاع بجهود التخفيف وتعزيز التفاهم لاتخاذ إجراءات تعاونية متبادلة المنفعة في صياغة رؤية محددة للعدالة. لقد حظيت الأبعاد الإجرائية للعدالة أو مدخلات السياسة باهتمام أقل نسبيا من جانب العلماء، وحالياً تتطلب اللجنة الدولية للتغيرات المناخية "IPCC " من كل فريق عامل أن يشترك في رئاسته العلماء من الدول المتقدمة والنامية وذلك لتحقيق عدالة في المدخلات من خلال تعزيز الفهم المتبادل. وتمثل برامج تعويض الكربون أيضاً مثل إعادة زرع الغابات أحد أشكال تحقيق عدالة المدخلات شريطة ألا تكون على حساب السكان الأصليين ونقلهم من أراضيهم ليتمكن أصحاب مشاريع الكربون من تحويل مزارع الأشجار إلى أرصدة كربون.[62]

5) الرهان على الأجيال القادمة:

لقد ألهم العديد من نشطاء المناخ الكثير من النشء والشباب حول العالم للمشاركة في الإضرابات المدرسية في أكثر من 150 دولة - حتى عام 2019- وحظيت باهتمام واسع النطاق من الجمهور ووسائل الإعلام وتلقوا التشجيع من الأكاديميين والمعلمين وبعض السياسيين وأعاد ذلك تنشيط خطاب الأجيال بشأن رؤيتهم للعدالة في مكافحة تغير المناخ، تتأسس شرعية نظرية الإنصاف بين الأجيال بحسب إديث براون ويس (Edith Brown Weiss) على قواعد القانون الدولي، و ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تم الاعتراف بـــتوريث أو انتقال الكرامة والمُساواة والحق في الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية هدفها إرساء الحرية والعدالة والسلم في العالم أجمع. ويركز هذا المنظور على ثلاث اعتبارات:[63]

(1)

تشجيع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة، ولا يتم فرض قيودا غير معقولة على الجيل الحالي لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المحددة

(2)

يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بتفضيلات الأجيال المقبلة بل من واجبنا أن نمنح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاما مع قيمها

(3)

الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية، واهمية البحث عن المبادئ التي تجتذب الجميع

[62] حنان أبو سكين، مرجع سابق.

[63] شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، مجلة المستقبل العربي، السنة 39، العدد 454، ديسمبر، 2016، ص 140.

7) حماية الثقافات الأصلية والمحلية:

يغفل التركيز فقط على الأضـرار التي تلحق بالممتلكات بسـبب تغير المناخ جزء مهم هو الثقافة؛ فبعض الناس يتخوفون من أن تغير المناخ سيحرم أعضاء بعض الفئات الاجتماعية من فرصة الاندماج في مجتمعاتها التي نشأت فيها نتيجة التغيرات المناخية وفي العديد من المواقف ستضطر ثقافات بأكملها إلى الانتقال لمناطق أخرى من أجل البقاء وقد يختفي بعضها كلياً مثل الجماعات التي تعيش في الجزر المعرضـة للغرق، يلاحظ غياب الضـمانات لحقوق ومصـالح الشـعوب الأصـلية والمحلية المجتمعات المقيمة بالقرب من الغابات ولم تتناولها اتفاقيات المناخ. إن إدماج أصـحاب الشـأن من المواطنين والمجتمعات المحلية في سـياسـات المناخ يخدم ضـرورات العدالة مباشـرة عن طريق أخذ مصـالح ووجهات نظر المتضـررين على محمل الجد. وعندما يشـعر المواطنون بأن مخاوفهم قد تم تناولها والسعي لحلها سيكون لديهم ثقة ودعم لقرارات الحكومة. فأحد أهم مرتكزات العدالة المناخية وفق ذلك الاقتراب هو حلول تضـمن سيادة السكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلي للقرار السياسي وتحكمهم في مصيرهم.[64]

ثالثا: عناصر أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي:

هناك عدد من العناصـر التي يمكن لها أن تسـاهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي وهي بذلك لا تتجاهل الأبعاد المختلفة والمتنوعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي فهي تجمع بين عدد من المسـتويات التي يمكن العمل عليها لتحقيق العدالة الاجتماعية من مدخل بيئي.

1. **على مستوى السياسات:**

في إطار الحديث عن العدالة البيئية،

أ. **التشـريع:** يجب دسـترة سياسـة تقييم الأثر البيئي، حتى يتسـنّى وضـع إطار قانوني/ مؤسـسي- واضـح يمكن من خلاله تطبيق آليات الانتصاف القضائي فيما يتعلق بأي نزاعات يمكن أن تنشأ بين المجتمعات المحلية وأي مشاريع سواءً كانت بتمويل محلي أو دولي".

ب. **الاسـتراتيجيات:** يجب "على الحكومات وضـع اسـتراتيجية شـاملة تكون مشـتركة بين مختلف القطاعات، وذلك للوفاء بالأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي

ت. **المشـاركة:** أن يكون للحركات الاجتماعية حق المراقبة والمتابعة والمحاسـبة، إضـافةً إلى حق اسـتعمال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية وتقارير الظل.[65]

[64] Shahar, DanC, "Justice and Climate Change Toward a Libertarian Analysis", The Independent Review, Vol. 14, No. 2, Fall 2009, p 228.

[65] محمد العجاتي وزينب سرور، العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية بين الاقتصادي والسياسي: مداخل وإقترابات متنوعة للمنطقة العربية، ورقة تحليلية ضمن كتاب حول العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية تحت النشر.

مثال: في التعامل مع مورد المياه يجب:

- اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق ومصالح الناس دون تمييز.
- وقف المشاريع المدمرة للبيئة، ودعم مصالح صغار المزارعين،
- تدعيم وسائل الإنتاج، واستدعاء الجهود البحثية الرسمية والمدنية للإحاطة بجدوى المشاريع،
- عمل خطة إصلاح تتضمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية، وإيقاف كافة أشكال هدر الموارد عبر تفعيل دور الجهات الرقابية،
- وضع خطط مائية مستدامة.

حول السياق في المنطقة العربية

"ينبغي للحكومات العربيّة إعادة النظر في السياسات الزراعية عن طريق توفير محفزات وتكنولوجيات فعالة لزيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفية. وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي". و"يقع على عاتق المؤسسة البيئية اعتماد مفهوم العدالة البيئية لتقديم أقصى درجات العناية والدعم للشريحة التي تعيش تحت خط الفقر، بدءًا من برامج التوعية، إذ لا يمكن المباشرة بخطط التنمية بمعزل عن تعاون هذه الشريحة". بشكل عام، على الحكومات وواضعي السياسات الالتفات إلى أن" عملية إعادة التوازن البيئي تتطلب إجراءات ثورية تبدأ بمعالجة النمط الاقتصادي ونية حقيقية لإصلاح الواقع وسقف زمني مقبول". ويبقى سؤال "هل أن العدالة الاجتماعية ممكن ربطها بضرورة توفير العدالة البيئية؟ من الصعب الإجابة عليه من خلال هذه الورقة فقط، بل يتطلب جهودًا كبيرة من قبل كل المعنيين بالشأن العام من صنّاع قرار ونشطاء وخبراء وأكاديميين وغيرهم، للتوقف أمام هذه المعضلة واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية في ذات الوقت".

2. **على مستوى الوعي:**

أ. **دور المجتمع المدني:** يلعب دورًا مهمًّا في تأطير وتنمية الوعي عند السكان والمسؤولين بأهمية العدالة المناخية والتصدي لكل المشاريع التي تهدده". كما أن "ناشطيّة الخبراء والباحثين والمجتمع المدني تلعب دورًا في توعية الشعب والثقافة العامة على أهمية ودورنا ومسؤوليتنا كعالم جنوب عالمي". و"الوعي لأنشطة شركات الصناعات الاستخراجية تصاحبه أطرُ مطالبةٍ بالحقوق، والتي تكون متنوعة: من الاحتجاج إلى الاعتصام أو الإضراب والتواصل مع الجهات المعنية، أو تحويل القضية إلى قضية رأي عام".

ب. **رفع الوعي:** ومن المهم أيضًا "تفعيل عملية محو الأمية البيئية لدى الجمهور، لاسيما تلك المتعلقة بقضايا العدالة المناخية من خلال تنظيم دورات إعداد مدربين ومدربات بمجال التنوع البيولوجي، وتنظيم ورش العمل وجلسات التثقيف والتوعية وغيرها". وفي هذا الإطار تتفاوت الإجابات عن سؤال "هل يكفي تراكمُ المعارك الصغيرة لحماية العدالة المناخية أم نحتاج تغييرًا جذريًّا؟ بين باحث، وآخر، ومفكر، وآخر. على أنّ طرح التغيير الراديكالي موجود وواقعي، فقد نحتاج تغييرًا جذريًّا كي نتمكّن من الحديث عن تغيير حقيقي في مسألة التنوع البيولوجي وما يرتبط به على مختلف المستويات". ولا "يمكن تجاهل دور الإعلام باعتباره شريكًا أساسيًّا للمجتمع المدني، وهو قادر على تبنّي قضايا التنوع البيولوجي والترويج لها والتوعية بشأنها. ولا ننسى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي".

ت. **تغيير السلوك:** هناك حاجة كذلك إلى تغيير سلوك الناس تجاه الطبيعة. ولكن في المقابل لا يمكن الحديث عن "وعي شعبي" ولا يمكن التعويل على شعب ما أو لومه لعدم إلمامه بكل ما يتعلق بالبيئة من حوله وهو منتزعٌ من كل مقوّمات التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي،" كما أن "الثقافة والوعي لا يتغيران عبر حملات رفع الوعي، فالوعي مرتبطٌ بالممارسة وهو يتشمل من خلالها وليس سابق لها.[66]

ث. **الحشد والتعبئة:** مواصلة نشطاء العدالة المناخية تسليط الضوء على الآثار غير المتناسبة لاضطرابات المناخ على حياة الإنسان وخصوصا الفئات الأكثر هشاشا وضعفا، ومنهم الشعوب الأصلية ومجتمعات الفلاحين في الدول الجنوبية من الكرة الأرضية.[67]

3. **على المستوى الإقليمي:**

أ. **التعامل مع القضايا المشتركة؛**

يظهر في هذا المستوى ضرورة التعامل مع القضايا المشتركة، إذ "يجب إحداث تغييرٍ في الخطاب الاقتصادي ومقترحات سياسية مستقبلية في المنطقة، خطاب يضع مبادئ جديدة لاقتصاد يقوم على العدالة والشفافية والمسألة الديمقراطية تحديدًا، أي مشاركة واسعة من المجتمع، عبر آليات أساسية أهمها تشريعات تعاقب التعدّيات على البيئة وحقوق الإنسان والمشاعات والممتلكات العامة. ثمّ نظام ضريبي من دون إعفاءات مؤذية للطبيعة والإنسان، وإعادة هيكلة النظم والمؤسسات الأساسية".

[66] نفس المرجع

[67] Brian Tokar, Ibid, p:20-21-22.

ب. التعامل مع النماذج الاقتصادية والبيئية؛

تحتاج المنطقة أيضًا " إلى "نقلة نوعية" شاملة في التعامل مع النماذج الاقتصادية والبيئية، واعتماد نماذج "التعافي الأخضر"، وفهم الاستدامة البيئية، ومواجهة أنماط الاستهلاك الشديدة وآثارها الرئيسية على الاستدامة".

مثال للتعامل في السيادة الغذائية

ضــرورة أن يتم "إعادة النظر في الخارطة الفلاحية في منطقتنا مع اعتماد مقاربات بديلة ترتكز على التنوع والتكامل والتأقلم مع المناخ والإنتاج من أجل الغذاء المحلي".

ت. بناء تحالفات إقليمية؛

يُعدّ بناء تحالفات إقليمية موضــوعًا هامًّا يمكن من خلاله تحســين الشــروط على المســتوى المحلي وإعطاء قوة لصــوت المنطقة على المســتوى الدولي وذلك عبر "تطوير خطاب نظري للمنطقة العربية يشــكل جزءًا من خطاب الجنوب حول العلاقة بين التغير المناخي والبيئة والاقتصاد، وهذا الخطاب لا يمكن بلورته بشكل فعال دون بناء قواعد محلية للتفاعل مع هذه القضية".

الفصـــل الرابع: عن العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

نتناول في هذا الفصـــل وضـــعية العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، إلى جانب العدالة المناخية أيضـــا في المنطقة العربية، وأخيرا إشكاليات العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة.

العدالة الاجتماعـــية في المنطقة العربية

العدالـــة المناخيـــة في المنطقة العربية

العلاقـــة بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة

أولا-العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية:

منذ أواخر عام 2010 بدأت في المنطقة العربية موجات واسعة من الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية غير المسبوقة والتي مثل مطلب العدالة الاجتماعية محور فعليا لها، فعندما أطلق المتظاهرين شعارات متعددة، كانت العدالة الاجتماعية جزء لا يتجزأ منها وفي حين كانت الأسباب السياسية والاقتصادية هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورات إلا أن العدالة الاجتماعية كانت أهم مطلب من مطالب الثورات، فأدت الاحتجاجات التي شملت العديد من الدول العربية في ذلك الوقت بدءا من الثورة التونسية في ديسمبر 2010 امتداد إلى مصر وسوريا واليمن والجزائر ومن ثم العراق ولبنان والسودان حضور مفهوم العدالة الاجتماعية وظهوره على الساحة العربية إلى تداول واسع للمفهوم.[68] طرحت الثورات في الدول العربية مسألة العدالة الاجتماعية، وفرضت البحث في السبل التي تحقق حياة أفضل للشعب، بالضبط لأن الثورات أبانت على حالات فقر شديد وبطالة عالية، وانهيار في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، بالتالي أظهرت حالة مروعة من الإفقار والتهميش.[69]

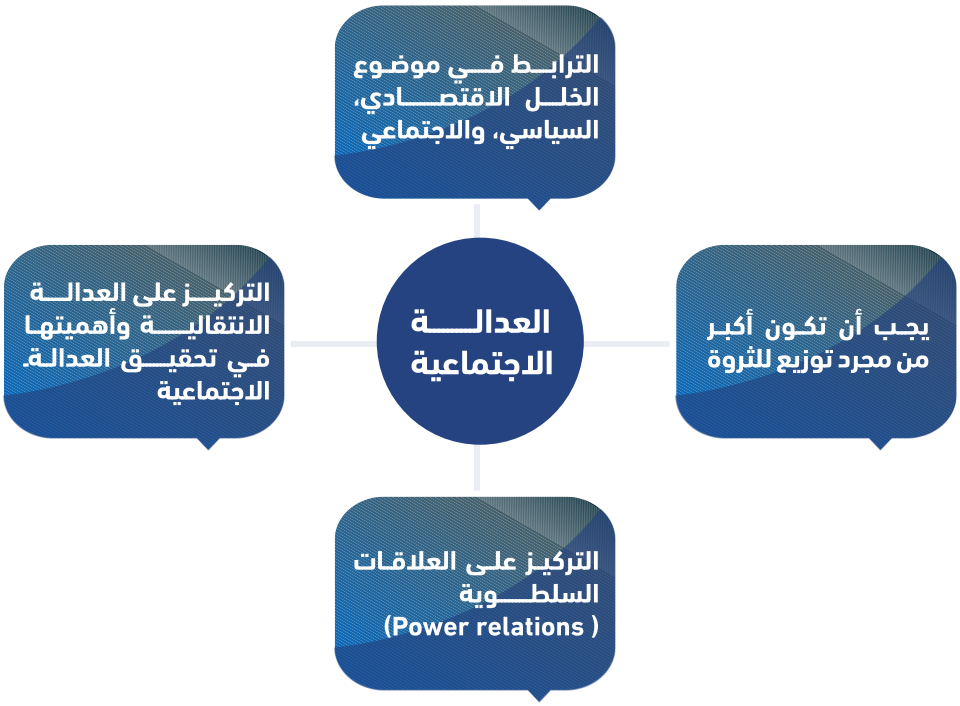

1) العدالة الاجتماعية كفكرة: لمحة تاريخية

على الرغم من كون العدالة الاجتماعية من الأفكار المتأصلة في الشعوب العربية بفعل العقد الاجتماعي الذي أرسته أنظمة ما بعد الاستقلال، إلا أن كذلك لم يعني عدم وجود تحديات ترتبط بتحقيق العدالة في المنطقة وخصوصا تلك التي واجهت الأنظمة والحكومات:

2) الطريق للعدالة الاجتماعية محفوف بالعوائق: تجربة الثورات العربية: [70]

غيرت الثورات العربية من وضعية العدالة الاجتماعية كمفهوم اجتماعي ومطلب مهم، فأدت إلى نتائج مهمة بالنسبة للعدالة الاجتماعية منها:[71]

---

[68] مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، دراسة ضمن كتاب " العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية "، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، 2014.

[69] أنظر، أمارتيا صن "فكرة العدالة" الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة مازن جندلي، الطبعة الأولى، 2010.

[70] محمد العجاتي، مقدمة: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، ضمن كتاب " العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية"، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع منظمة روزا لوكسمبورغ، 2016.

[71] مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، دراسة ضمن كتاب " العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية "، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، 2014.

ثانيا- العدالة المناخية في المنطقة العربية:

لم تكن الدول العربية في منأى عن المتغيرات المناخية الحادة التي تراوحت بين عواصف ثلجية على غرار عاصفة أليكسا التي ضربت منطقة "الشرق الأوسط" أواخر سنة 2013، والتي خلفت عشرات القتلى وتسببت في إلغاء آلاف الرحلات الجوية في المنطقة، وما بين موجات جفاف متتالية أصابت دول المغرب العربي وأثّرت سلباً على الإنتاج الزراعي حيث تجاوزت درجة الحرارة في تونس مثلاً حاجز ال 54 درجة، كما سببت فيضانات طوفانية في لبنان ومصر أدت إلى سقوط العشرات من الضحايا وإلحاق خسائر مادية فادحة بالبنية التحتية في هذه الدول، هذا ويتوقع أن تكون الدول العربية دون استثناء عرضة لتقلبات مناخية خلال السنوات القادمة ستكون أكثر شراسة من سابقتها.[72]

ووفقا لتقرير البنك الدولي "التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية"[73] فإن المنطقة العربية من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات التغير المناخي، ستشهد المنطقة ارتفاعا في معدل درجات الحرارة وقد تصل إلى ارتفاع ست درجات مئوية عن الحالي بحلول العام 2050، وسيؤدي بالتالي إلى نقص حاد في الأمطار وإلى انتشار كبير لظاهرة الجفاف، مع تأثيرات ذلك على الأمن الغذائي. يعتقد بعض العلماء أن الحرارة سترتفع لتقضي- على الحياة البحرية، ومنهم من يذهب إلى حد أقصى- ويعتقدون أن منطقة الخليج ستصبح غير قابلة للعيش.[74]

[72] حمدي حشاد، العدالة المناخية وسوء الإدارة البيئية، أفاق البيئة والتنمية، 1 أكتوبر 2015، https://cutt.ly/1vANwaX

[73] التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية، تقرير رقم64635 - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2018، https://cutt.ly/1WTNzF8

[74] انضم الى الحراك الآن للتصدي لظاهرة تغير المناخ!، جرينبيس، https://cutt.ly/yvIwJZM

المشهد الحضري كمثال

(نادين بكداش وليلى الرياحي، العدالة الاجتماعية والمناخية في السـياق العمراني للمنطقة العربية، ورقة ضمن كتاب منطقة في خطر، "منتدى البدائل العربي للدراسات وجرين بيس"، تحت النشر.)

في العقود الأخيرة، سـيطرت متطلبات الرأسـمالية بشـكل متزايد على تحول فشـجعت تراكم الثروة عبر الاحتكار والمضـاربة ونسـفت التوازنات الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية المحلية وعمقت الفوارق بين "الخاصـة" و"العامة" محدثة بذلك مناطق إعماريه مصـطنعة موجهة نحو الاندماج في الاقتصـاد المعولم بينما تعرض بقية المجال الحضري والريفي إلى التهميش، والتفقير والاستنزاف.

- صـاحب هذه التحولات إنتاج فراغات (أمكنة) فاقدة للشـرعية. فراغات فرضـت السـيادة بالقوة على المدينة، محاولةً ترويضـها لتقبل تسـيد طابع موحد ومنمط لحياة سـاكنيها. طابعاً تدفعه قوة رأس المال، قائماً على إعادة التشـكيل المسـتمرة في مسـاحات المدينة، من أجل تعظيم قيمة الأصـول والموارد، مما يحول إدراك المدينة لمجرد وعاء مهمته اسـتيعاب الفائض الاسـتثماري والتكيف معه. فبحسب هنري لوفيفر (مفكر وفيلسوف فرنسي، من أهم إصداراته وكتاباته كتاب الحق في المدينة لعام 1968 وكتاب إنتاج المكان لعام 1974.) تبسـط الدولة سـلطتها على فراغات العمران من خلال تطبيق التقسيم والتوحيد والتجزئة الهرمية.
- تطلب ذلك اسـتبعاد كل ما لا يتبع فكرة رأس المال الحديث، من فضـاءات أو أنشـطة أو مجتمعات. فيكون الفراغ العمراني مجهزاً لتدخل المطورين العقاريين، لطرح المنتج الجاذب لفئات أو أنشـطة معينة. فئات منتقاة، تتصـف بتعليق المواطنة وانتزاع الصـفة السـياسـية التي تأهل للمطالبة بالحق. وهو الأمر المرغوب للدول لتجنب واجبات إدارة المدينة التي تصـبح ضـمن مهام المطورين، وتلتفت فقط للإدارة المالية والاقتصـادية والعوائد والأرباح من تلك التوجهات. وكل مرة تنجح الدول في إضـافة فراغات ومسـاحات لذلك التوجه، تجذر تعميم تلك النموذج. وبالتالي، تتقلص واجبات الدول

تلقي هذه المشكلات بالكثير من التحديات على عاتق الحكومات والمواطنين لذلك من المفترض

توفر حكومات وقيادات نزيهة ذات مبادئ ورؤية قادرة على تفهم أهمية المهام المســندة على عاتقها من طرف شــعوبها، وعلى تنفيذ سياسات تخدم الأجيال الراهنة والقادمة.

1) تبني الدول الصــناعية التزاماتها أمام العالم لا بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري فحســب، بل وأيضــاً بتقديم التزامات محددة بمساعدة الدول الفقيرة على التأقلم والسير على طريق التقدم دون كلفة باهظة للأرض.[75]

الفيديو الخامس: العدالة المناخية في المنطقة العربية

https://www.youtube.com/watch?v=5l0wJgJ9lM4&t=22s

[75] حمدي حشاد، مرجع سابق.

ثالثا-إشكاليات العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة:

هناك عدد من الإشكاليات التي تربط بين العدالة المناخية والعدلة الاجتماعية وتبرز بشكل أساسي في منطقتنا العربية، نحاول في هذا الجزء استعراض بعض هذه الإشكاليات وليس جميعها بالطبع ومدى تأثيرها على وضعية العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة. عبر تسليط الضوء على:

1) **إشكالية الشمال والجنوب بين الاستغلال والهيمنة:**

تعد المنطقة العربية من المناطق ذات التاريخ الاستعماري الطويل، فأغلب دول المنطقة العربية وخصوصا دول شكال إفريقيا خضعت لفترات طويلة من الاستعمار الأوروبي وغيره من الدول الكولونيالية في القرن التاسع عشر والعشرين،

أ. المؤسسات الدولية والاستغلال: وعلى الرغم من هذا التاريخ الاستعماري إلا أن العديد من المؤسسات ووكالات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومؤسسات مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي تصبغ سياسات الاستجابة لأزمة المناخ. فنجدهم يتحدثون بصوت عال وينظمون المناسبات وينشرون التقارير باللغة العربية. يسلطون الضوء على بعض مخاطر عالم أكثر دفئا، وينادون بخطط عمل عاجلة، ويطالبون بالمزيد من الطاقة المتجددة والتكيف. ونظرا لنقص البدائل، تبدو مواقفهم جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، عندما يثرون مسألة الأثر على الفقراء على سبيل المثال.

إلا أنه من الملاحظ أن هذه المؤسسات تبقى منحازة سياسيا للأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغير المناخ لا يشمل المسألة الطبقية، والعدالة، والسلطة أو التاريخ الاستعماري الطويل.

ب. حلول تفتقد إلى العدالة؛ نجد مثلا أن حلول البنك الدولي قائمة على السوق، وهي حلول نيو- ليبرالية وتتخذ نهجا من أعلى إلى أسفل دون معالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. كذلك، الرؤية المستقبلية التي يسوّق لها البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجزء كبير من الاتحاد الأوروبي تتميز بالاقتصادات الخاضعة للربح الخاص والمزيد من خصخصة المياه والأراضي - وصولا إلى خصخصة الغلاف الجوي دون أي إشارة إلى المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب بتغير المناخ، وإلى جرائم شركات النفط مثل بريتيش بتروليوم وشل، أو الدين المناخي المستحق لجنوب الكرة الأرضية.

مثال حول: معاناة الجنوب

(حمزة حموشان، ميكا مينيو- يالويللو، "الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا"، 2015، ص. 13-14.)

في ظل ذلك تستمر معاناة شعوب الجنوب، حيث الديمقراطية غائبة، من استمرار القهر بين النخب السلطوية والشركات متعددة الجنسيات مستمرة في هذا الخطاب المحدود يجرد الناس من قوتهم بشكل كبر. فالمؤسسات النيو ليبرالية تهيمن على إنتاج المعرفة حول تغير المناخ باللغة العربية. فمعظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد أو المقاومة. وسوف يستمر هذا الوضع الراهن في تهجر الناس وتلويث البيئات وعرض حياة الناس للخطر.

2) النمط الاقتصادي التنموي والبيئي:

عرفت منطقتنا إبَّان الاستقلال أنماط تنموية تعتمد الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتمويل الاستثمار في القطاعات المندمجة في الاقتصاد العالمي كالخدمات والسياحة والاستخراج، متبعة في ذلك نظرية الميزات المقارنة والتجارة الحرة. وعمدت إلى استئصال القيمة المضافة المنتجة في الأرياف لدعم التنمية في المدن الساحلية وبالمقابل توخت سياسة أجور ضعيفة لاستيعاب البطالة وتقوية أجهزة الدولة، معوضة ضعف مداخيل الأسر بمنظومات دعم للمواد الغذائية الأساسية. نتج عن هذه السياسة تهميش للزراعة المعيشية وتحولات ديموجرافية عميقة تمثلت في نزوح الفلاحين إلى المدن والتجائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل الذي ما انفك يتضخم إلى اليوم. حيث شكلت سنوات السبعينيات والثمانينيات منعطفًا حاسمًا نحو المرور إلى سياسات التقويم الهيكلي، بعد تفجر أزمة المديونية في بلدان الجنوب. كان قوام هذا التكييف الطارئ والعنيف، تطبيق سياسات نيوليبرالية صارمة، بما فيها تخلي الدول عن دعم بعض المواد الغذائية: الخبز والزبدة والسكر... إلخ، مع المحافظة على سياسة الأجور الضعيفة التي أصبح تُعتبر في هذا السياق "ميزة مقارنة" مهمة لجلب الاستثمار الأجنبي، ما كان له الأثر المباشر على تردي الوضع المعيشي لملايين الأسر.

دراسة حالة: التحولات النيو ليبرالية
في مصر والمغرب وتونس

(المراجع: جلبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريدريش ايبرت، سنة 2020، ص8.
سعيد ولفقير، في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار، السفير العربي https://bit.ly/3vQ5wt5
مقال منشور على موقع سيادة: https://bit.ly/2PcDxTR
أيمن عميد، البذور المحلية: تاريخ من النهب، موقع سيادة، https://bit.ly/38ZkDqf
ربيع وهبة وأخرين، دفاعًا عن السيادة الغذائية ضد نهب الموارد وتدمير البيئة حالة: مصر وتونس والمغرب، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع جرينبيس الشرق الأوسط، تحت النشر)

أجريت بعض التعديات الليبرالية القاسية على "خبز" شعوبها،

- سياسيات الانفتاح الاقتصادي في كافة المجالات؛ طالت سياسات الانفتاح جلَّ نواحي الاقتصاد القطري، بما فيه تشجيع النموذج الفلاحي الاستخراجي التصديري من أجل توفير العملة الصعبة بغية سداد الدَّين، شمل هذا التعدي الليبرالي أيضًا، صغار منتجي الغذاء، بالاستحواذ على أراضيهم الزراعية، وتهجيرهم من القرى إلى المدن، في مقابل امتيازات "ريعية" لكبار المستثمرين في القطاع الفلاحي على شكل دعم مالي ومنح الأراضي أو تفويتها بأسعار زهيدة .

- التأثيرات البيئية جراء السياسات الاقتصادية؛ كان للجانب البيئي عظيم الضرر، من هذه السياسات النيو ليبرالية في القطاع الفلاحي، بالنهب المنظم للموارد، والتدمير الكارثي للبيئة بالاستنزاف المهول للفرشة المائية والاستعمال المكثف للمواد الكيماوية، وإنهاك التربة بالزراعات الأحادية، والاستغناء عن البذور الأصيلة كما الحال في تونس. وهو ما يكشف حقًّا عن أزمة إيكولوجية في المستقبل. ولا تزال هذه السياسات الفلاحية مستمرة في الدول الثلاثة، بل زادت احتدادًا في كل من المغرب وتونس، بالاكتساح الهائل للأقطاب الفلاحية الكبرى، التي تهدد سيادتها الغذائية، معرضة شعوبها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء على الصعيد الدولي (2008/2007) ومستتبعاتها الاجتماعية. دفعت هذه السياسات أقسامًا متضررة من الفئات الكادحة وعلى رأسها، عمال وعاملات الزراعة وصغار الفلاحين والفلاحات إلى نضالات اجتماعية رافضة الاستغلال داخل الضيعات الرأسمالية في شروط أقرب إلى العبودية، أو الاستحواذ على الأرض أو الموارد.

3) الوقود الأحفوري في المنطقة العربية:

يتواجد النفط عادة في خزانات تحت سـطح الأرض تنتظر من يحررها، حيث يتم حفر بئر يصـل الخزان ليندفع سـائل النفط - الذي يكون تحت درجة ضـغط عالية- بقوة نحو الأعلى عبر تجويف البئر ما إن يثقب الخزان، إلا أن نمو الطلب المتزايد للبترول وارتفاع أسـعاره دفع بعض الدول المنتجة له بالبحث عن طرق أخرى غير تقليدية لتحصـيل النفط، فتم اكتشـاف الإنتاج باسـتخدام الرمال القطرانية والطفل النفطي، والغاز الصـخري أيضًـا. والغاز الصـخري هو غاز طبيعي، ينشـأ من أحجار "الأردواز"، الذي يحتوي على مواد عالية من المواد العضوية، حيث يكون الغاز محبوسًا داخل طبقات هذه الصخور.[76]

من الهام الإشارة إلى أن الدول العربية قد اعتمدت الوقود الأحفوري كمصدر للتصنيع والتنمية خاصة في دول الخليج وبلدان أخرى من دول منطقتنا مثل ليبيا والعراق والجزائر. ونتيجة كما أشرنا لكون السياسات التنموية الاقتصادية في منطقتنا لازالت تعتمد على الغرب بشكل كبير، لذا فهي لازلت في أطوار التصنيع الأولى ولا يمكنها الاستغناء عن الوقود الأحفوري لذا فهي تستمر في استخدامه على الرغم من الأضرار المناخية والبيئية والأضرار على الأجيال القادمة.[77]

ويتم اسـتخلاص الغاز الصـخري عن طريق حفر آبار تصـل إلى الصـخور المخزنة للنفط، ثم البدء بالحفر أفقيًّا لمسـاحة قد تصـل إلى 3000 متر مربع، وبعدها تعرض الطبقة الصـخرية للضـغط عالٍ من أجل تكسـير الصـخور بواسـطة مزيج من الماء والرمل ومواد كيميائية حتى يتحرر الغاز، وقد ظهرت في السـنوات الأخيرة تكنولوجيا جديدة تدعى "التكسـير الهيدروليكي" تسـتخدمها أمريكا في إنتاجها للغاز الصخري. يعتقد كثير من علماء البيئة أن عمليات إنتاج الغاز الصخري تتسبب في مخاطر حقيقية على البيئة والصحة، خصوصًا إذا لم تتم بالشكل الصحيح، إذ يؤدي تسرب المواد الكيماوية إلى المياه الجوفية إلى تلوثها، الشيء الذي قد يشكل ضررًا على النبات والإنسان والحيوان، كما تسبب عمليات الإنتاج الضخمة في تشوهات جيولوجية للطبقة الأرضية.[78]

[76] خالد بن الشريف، هل تختار الجزائر الغاز الصخري ام البيئة، ساسة بوست، 19 مارس 2018، https://cutt.ly/CvURrRI

[77] للمزيد يمكن مراجعة: موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016، https://cutt.ly/FWTNM6T

[78] خالد بن الشريف، هل تختار الجزائر الغاز الصخري ام البيئة، ساسة بوست، 19 مارس 2018، https://cutt.ly/CvURrRI

الغاز الصخري في الجزائر: دراسة حالة

وفي المنطقة العربية تعد دولة الجزائر من أكبر الدول العربية التي تمتلك الغاز الصـخري فوفقا لتقديرات دراسـة أعدتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تعود إلى أبريل/نيسـان 2011 فان الجزائر تمتلك حوالي 707 ترليون قدم مكعب من موارد الغاز الصـخري وهذا ما يجعل الجزائر تحتل مرتبة متقدمة في الدول الحائزة على مخزون من الغاز الصخري، بل هي تمتلك ثالث أكبر مخزون من الغاز الصخري القابل للاستخراج بعد الصين والأرجنتين.

ومن ضـمن مجمعات الوقود الأحفوري تم الكشـف عن المجمّع النفطي الجزائريّ "سـوناتراك"، في 27 ديسـمبر من سـنة 2014، أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية عن حفر أول بئر أحنات القريب من مدينة عين صالح جنوب الجزائر، لتنطلق أعمال استغلال الغاز الصخري بواسطة شركة الغاز والنفط الجزائرية سـوناطراك بشـراكة مع الشـركة الفرنسـية توتال البترولية. وعلى أثر ذلك توسـعت الاحتجاجات في مدينة عين صـالح وقام المحتجون باحتلال السـاحة المركزية في المدينة والتي تسـمى سـاحة الصـمود وتم إغلاق الطرقات ووصـل عدد المحتجين إلى 5000 شـخص، ولم تحظي هذه الاحتجاجات بدعم مؤسـسـي فكان أغلب المحتجين من الناشـطين البيئيين في المدينة.[1] ونتج عن هذه الاحتجاجات مطالبة منظمات بيئية ونشـطاء في المجتمع المدني الجزائري القيام باستفتاء حول استغلال الغاز الصخري من عدمه لأهمية الموضوع وتأثيراته البيئية الخطيرة وخاصة على الأجيال القادمة. ورفض أهالي عين صالح استغلال الغاز الصخري لما يشكّله من مخاطرَ بيئية وصحية. فاستخراج هذه المحروقات الجديدة باستخدام تقنية "الكسر المائي" يحتاج إلى كميات هائلة من المياه، ما يهدّد بإنضـاب المخزون الجوفي منها. كما أنّه يتوجب ضـخّ مواد كيماوية سـامة في باطن الأرض، ما قد يكون أثرُه القضـاء الكلي على فلاحة الواحات وانتشار بعض الأمراض الخطيرة كالسرطان.

ولم تقف الحركات الاحتجاجية والنشـــطاء عند الاســـتفتاء، ولكن قاموا بالتعاون مع أهالي المناطق المســـتهدفة بعمليات التنقيب بإصـــدار البيانات والنشـاطات الإعلامية بجانب تنظيم احتجاجات عنيفة في الشـارع قابلها الأمن الجزائريّ بعنف. حيث قام نشـطاء في العاصـمة الجزائريّة بكسـر الحصـار الأمني على تحرّكاتهم والقيام بتحرّكات يوميّة للتعبير عن رفضـهم لاستخراج الغاز الصـخريّ وتجاوزت الاحتجاجات مدينة "عين صالح" لتشـمل مدن أخرى في الجنوب خاصة والتي تشترك في نفس المائدة المائية الجوفية المهددة بالجفاف كخطر أول عن استخراج الغاز الصخري والعاصمة أيضا. في وقت لاحق قام نشـــطاء بتشـــكيل "لجنة ال 22" التي مثلت نواة الحركة المناهضـــة للتنقيب عن الغاز الصـــخري ومثلت ووجهت الآلاف من المحتجين. وقد استعمل النشـطاء وسـائل الاتصال الحديثة والاجتماعية لتنسـيق الأنشـطة وتعبئة الدعم قبل القيام بتحركات ووقفات احتجاجية. من ثم اتسعت رقعة الاحتجاجات الى باقي مناطق الوســـط وكذلك الجنوب الجزائري وأدت أيضـــا الى إغلاق طرق عديدة في مدن كثيرة كما تجمع المحتجون في أكثر من عشر ولايات/محافظات تشترك في التهميش والفقر من جهة والتمتع بأهم ثروات النفط والغاز مثل اليزي وورقلة وتمنراست وأدرار.

اسـتمرت المظاهرات بشـكل سـلمي لمدة شـهرين وأرسـلت الحكومة وفدا إلى مدينة عين صـالح للتفاوض مع لجنة 22، ولكن مسـاعي التفاوض باءت كلها بالفشل واشترط المحتجون وقف عمليات التنقيب الاستكشافي كشرط أساسي لمواصلة المحادثات. خرجت الاحتجاجات عن طابعها السلمي بعد حوالي شهرين فقد حاول المحتجون إغلاق الطريق الواصل إلى الموقع الثاني للتنقيب التابع لشركة "سوناتراك" وقد أدى هذا إلى صدامات عنيفة مع قوات الأمن التي أطلقت القنابل المسـيلة للدموع والذخيرة الحية فأصـابت ثلاثة متظاهرين بجروح بليغة وتم حرق الخيام في سـاحات الاعتصـام. في النهاية تم قمع الاحتجاجات باستعمال العنف من جهة واستمالة أعضاء "لجنة ال 22" من طرف الحكومة فحصل العديد من أعضاء اللجنة على وظائف في شركة "نفطال" التابعة لسوناتراك ومن ثم زالت اللجنة وزال معها الضغط على الحكومة.

جاءت هذه الحركات الاحتجاجية لأسباب تتعلق بالأساس بالبيئة حيث عبر المحتجون عن خشيتهم من تأثير نشاطات الغاز والنفط الصخريين على إمدادات المياه وعلى البيئة، لأن التكسير الهيدروليكي أو ما يسمى (fracking)، وتكنولوجيا الحفر المُستخدمة لاستخراج الغاز الصخري، تتطلبان كميات ضخمة من المياه، التي هي مورد نادر في جنوب الجزائر.[1] كما ارتبطت التحركات الاجتماعية في الجنوب الجزائري خلال السّنوات الأخيرة بشكل أو بآخر، بمسألة اسـتغلال ثرواته من المحروقات. فأحد أبرز مطالب المظاهرات التي شـهدتها ورقلة في آذار/ مارس 2013 كانت إعطاء الأولوية للجنوبيين في العمل في الصّناعة البتروغازية إذ يعاني أغلب شباب هذه المناطق من البطالة والتهميش. أن هذه الانتفاضات والحركات الاجتماعية هي قائمة على النضال ضد "تنمية التخلف والتراكم من خلال تجريد الناس من ممتلكاتهم"[1] إذ تكفي المقارنة بين المدن في شمال البلاد وجنوبها للكشف بوضوح عن مدى التفاوت الاقتصـادي والاجتماعي بين المنطقتين والغريب في الأمر أن الثروة تنبع أسـاسـا من الجنوب ولا ينتفع بالتنمية أو بالتشـغيل.[1] أدى هذا إلى وجود موجة غضـب وسـخط متزايدة في صـفوف حركة العاطلين عن العمل التي تعرف باسـم "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" وقد قادت هذه الحركة احتجاجات عديدة ونجحت في حشـد "عشـرات الآلاف من الجزائريين في مظاهرات ضـخمة تطالب بوظائف كريمة وتحتج على الإقصـاء الاقتصـادي والظلم الاجتماعي"[1] وتفقير المنطقة من ثرواتها ومواردها دون تمتع أهلها بعائداتها. وفي هذا الإطار وفي أكتوبر/تشـرين الأول 2017، شـرعت الجزائر في إحياء مشـروع اسـتغلال النفط والغاز الصـخريين جنوبي البلاد، بعد تجميده سـنة 2015، عقب احتجاجات شـعبية وسـياسـية رافضـة للمشـروع بدعوى مخاطره البيئية. وفي شـهر أكتوبر/تشـرين الأول 2018، وقّعت شـركة النفط الوطنية "سـوناطراك" على أول عقد لاسـتغلال النفط والغاز الصـخريين مع شـركتي بي بي البريطانية (BP) و"إيكينور" النرويجية (Equinor) في صـحراء جنوب غرب البلاد.[1] لكن رغم هذا القرار فقد احتلت القضية البيئية مكانا في الاحتجاجات الأسبوعية التي تعرفها الجزائر اليوم في إطار الحراك المستمر.

المراجع:

تقرير international Crisis groups نوفمبر /تشرين الثاني 2016 بعنوان "جنوب الجزائر طليعة المشاكل"https://bit.ly/3l98Laj

كارول نخلة مركز كارنيجي مقال بعنوان تجربة الجزائر مع الغاز الصـخري أبريل/نيسـان 2015-https://carnegie-mec.org/2015/04/23/ar-pub 59869

ياسين تملالي جريدة السفير مقال بعنوان "جنوب الجزائر لا للغاز الصخري" جانفي/يناير 2015https://bit.ly/38An1no

4) التنوع البيولوجي في المنطقة العربية:

يقصد بالتنوُّع البيولوجي تنوع الموارد الحية على الأرض وهو يشمل أشكال الحياة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومع البيئة الطبيعية التي جعلت الأرض قابلة لسكَن البشر. وتوفِّر النُظُم البيئية الأساسيات الضرورية للحياة وحماية من الكوارث الطبيعية والأمراض، كما وتُشكِّل أساس الثقافة البشرية.[79]

البحر المتوسط وتهديد التنوع البيولوجي؛ يُشكِّل حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى النقاط الساخنة للتنوع الحيوي والبالغ عددها 36 نقطة في كافة أنحاء العالم. هي تُعَد أغنى بقاع الأرض بالتنوع الحيوي وأكثرها عِرضة للتهديد، وتغطي المنطقة ما يزيد على مليوني كم2 امتداداً من البرتغال غرباً إلى الأردن شرقاً، ومن إيطاليا شمالاً إلى شبه جزيرة الرأس الأخضر جنوباً. وتُصنَّف بأنها ثالث أغنى نقطة ساخنة في العالم من حيث تنوع النباتات، إذ تمتاز بوجود ما يزيد عن 25000 نوع نباتي، أكثر من نصفها غير موجود في أي موطن آخر على سطح الأرض. ويُوازي هذا التنوع الحيوي، تنوعاً ثقافياً ولغوياً واجتماعياً واقتصادياً، مما يزيد من أهمية المنطقة.[80] شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة معروفة على أنها مُلتقى الحضارات، وتُعتَبَر مركزاً رئيسياً للنشاط الجيولوجي والتغيُّرات المناخية.

تأثير التغير الجيولوجي على المنطقة؛ أدى التغيُّر الجيولوجي ونشوء المرتفعات، إضافةً إلى التغيُّر المناخي، إلى خلق اختلاف ملحوظ في العناصِر البيئية التي تعمل على تطوُّر التمايز النباتي. وتشكِّل هذه المنطقة مِثالاً ممتازاً للبحث الميداني بِفِعل آلاف السنين من التفاعلات البشرية والبيئية.[81]

[79]Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2005). Handbook of the Convention on Biological Diversity Including its Cartagena Protocol on Biosafety, 3rd edition, (Montreal, Canada).

[80] Medail, Frederic, and Pierre Quezel. "Hot-Spots Analysis for Conservation of Plant Biodiversity in the Mediterranean Basin." Annals of the Missouri Botanical Garden 84, no. 1 (1997): 112-27.

Mittermeier, Russell & Turner, Will & Larsen, Frank & Brooks, Thomas & Gascon, Claude. (2011). Global Biodiversity Conservation: The Critical Role of Hotspots. 10.1007/978-3-642-20992-5_1.

[81]Thirgood, 1981, Pons and Quézel, 1985, Biodiversity and conservation of forest species in the Mediterranean basin, https://cutt.ly/tvSAQ1i

مثال: منطقة الهلال الخصيب

Zohary, D. and Hopf, M. (1993) Domestication of Plants in the Old World. Clarendon) (Press, Oxford.

قبل 12 ألف عام، أصبحت الظروف المناخية والبيئية في المنطقة التي نُطلِق عليها اسم "الهلال الخصيب"، والتي تضمّ حالياً العراق وسوريا ولبنان، مواتية للاستقرار، شَرَع الإنسان الذي سَئِم صيد الطرائد الكبيرة التي أصبحت نادرة، في تدجين النباتات والحيوانات، بدأ "استغلال وتخزين" الموارد الجينية الموجودة وتعديلها باختيار الخصائص التي تناسبه، زوَّد هذا المحيط الحيوي البشرية بالموارد التي مكَّنَتها من تطوير واستعمار الأرض بأكملها تقريباً. مع تطور المُجتمَع البشري ونمو سكان العالم، تدهورَت علاقة الإنسان بالطبيعة. فأدَّت الأعمال الزراعية وتربية المواشي إلى ظهور ممارسات بشرية عديدة ومُختلِفة زعزعَت استقرار النظام البيئي. دفعَت هذه الممارسات بالنُظُم البيئية لإنتاج أكثر من طاقتها في الإنتاج. وقد تبين مؤخراً من "تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية"، وهو عمل عِلمي شارك فيه أكثر من 1300 خبيراً عملوا في 95 بلد، مدى الإسهامات العظيمة التي قدمتها النُظُم البيئية لحياة البشر ورخائهم. ومع أننا في بداية فهمنا لهذه الأمور، فإن بعض الموارد الوراثية والأنواع والموائل أصبحت تضيع بسرعة. كان القلق على ضياع التنوع البيولوجي والتسليم بدوره المهم في دعم الحياة البشرية، حافزاً لِوَضع اتفاقية التنوع البيولوجي في سنة 1992، وهي معاهدة عالمية مُلزمة قانوناً. تشمُل هذه الاتفاقية ثلاثة أهداف متساوية الأهمية ومكمِّلة لبعضها البعض: حِفظ التنوع البيولوجي، استدامة استعمال مكوناته والتقاسم العادِل والمُنصِف لمزايا استخدام الموارد الوراثية. أصبحت المشاركة في هذه الاتفاقية شبه عالمية، مما يدُلّ على أن مجتمعنا العالمي يعي جيداً الحاجة الى التعاضد لضمان بقاء الحياة على الأرض.

دراسة حالة: الصيد الجائر في المغرب

(Rapport d'activité 2019. Royaume du Maroc, ministère de l'Agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime

La mer en chiffres. Royaume du Maroc, ministère de l'Agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime. 2019

محمد أحداد / المساء جريدة البيئة المغربية صفحة الفيسبوك. هكذا يقود جشع «أباطرة البحر» الثروة السمكية بالمغرب نحو الانقراض. كيف أصبحت الثروة السمكية بالمغرب مهددة بالانقراض.)

تعد إشكالية الصيد البحري من أكبر الإشكاليات التي تقابل النظام البيولوجي، فيعتبر قطاع الصيد البحري من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني حيث بلغ الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع 17,3 مليار درهم سنة 2019. كما بلغت صادرات المنتوجات البحرية 22 مليار درهم سنة 2019، وهو ما يمثل حوالي 36% من صادرات المواد الغذائية والفلاحية و8% من مجموع الصادرات المغربية. كما يساهم هذا القطاع في خلق مناصب الشغل حيث يشغل أكثر من 120.000 بحار يتوزعون على حوالي 457 مركبا للصيد بأعالي البحار و2524 مركبا للصيد الساحلي و17338 مركبا تقليديا. ويوفر أكثر من 100 ألف منصب شغل على اليابسة في مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري. وتتنوع منتوجات الصيد البحري بالمغرب، ما بين سمك سطحي وسمك أبيض ورخويات وقشريات التي يوجه أغلبها للتصدير. لقد اعتمد الصيد البحري بالمغرب حتى ثمانينيات القرن الماضي على أسطول الصيد الساحلي، كما عرفت المصايد وفرة الأسماك بمختلف أنواعها، لكن المخزون السمكي بدأ يتناقص بعد ذلك خاصة مع ظهور أساطيل الصيد الأجنبية بأعالي البحار.

وقد أدت سياسة الدولة بقطاع الصيد البحري، التي عمدت إلى منح رخص الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار لثلة من المحظوظين، إلى عدة مشاكل في مقدمتها استنزاف الثروة السمكية (كالأخطبوط، وسمك أبي سيف، والكوربين، وسمك البغروس) وتهجير بعض الأسماك (كسمك السردين من الشمال نحو الجنوب)، وترجع هذه المشاكل أساسا إلى تواجد السفن الكبيرة خاصة الأجنبية التي تصطاد في أعالي البحار والتي تستغل الثروة السمكية بشكل مفرط ولا تحترم المجال المائي ولا تتقيد بالحصيص المخصص لها من طرف الوزارة الوصية على القطاع (يتجاوز 11 %). كما تستعمل هذه السفن شباكا غير مرخصة ومحرمة دوليا لأنها تدمر الشعاب البحرية، حيث مجال توالد مختلف الكائنات الحية البحرية، ولا تحترم الراحة البيولوجية لبعض الأسماك كالأخطبوط والكالمار. بالإضافة إلى مساهمتها في تدمير المجال البيئي البحري بسبب إلقائها أسماكا غير مرغوب فيها في البحر حيث تصطاد الأنواع المرتفعة الثمن كبعض أنواع الرخويات (الكالمار الكبير الحجم، الخداق) وتلقي بكل ما تبقى من الأنواع الأخرى إلى البحر، وهو ما يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي وعلى استدامة هذه الأسماك، كما أدى إلى استنزاف الأخطبوط والأسماك الزرقاء، في العشرات من الموانئ المغربية الكبيرة والصغيرة.

هذه الأمثلة على تنوعها وتنوع الإشكالات التي تثيرها تثبت مما لا يدع مجالا للشك أن قضية العدالة البيئية ترتبط حتما بقضايا مثل الجفاف والتلوث الذي تخلفه الصناعات الاستخراجية والسيادة على الثروات إذا فالعنصر البيئي دائما متوفر في نضالات المحتجين ذات الطابع الاجتماعي مثل المطالبة بالمساواة في توزيع الثروات والمطالبة بالتشغيل وتعزيز مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المصيرية خاصة تلك المتعلقة بأجيال المستقبل.

الفيديو السادس إشكاليات العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمناخية في المنطقة العربية

https://www.youtube.com/watch?v=_sQCEhLww_U&t=22s

بعض المصطلحات/ التعريفات الواردة في الدليل

المصطلح	التعريف
UNFCCC اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ [82]	وهي معاهدة بيئية دولية تم التفاوض بشأنها في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992. وتهدف إلى تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي. إنها الآن موقع السياسة المناخية الدولية الوحيد ذو الشرعية الواسعة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عضويتها العالمية تقريبا.
الاقتصاد الأخضر[83]	يُعرِّف الاقتصاد الأخضر بأنه منخفض الكربون، وفعال من حيث الموارد، وشامل اجتماعيًا. في الاقتصاد الأخضر، يكون النمو في التوظيف والدخل مدفوعًا بالاستثمار العام والخاص في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية والأصول التي تسمح بتقليل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي.
تجارة الكربون[84]	تجارة الكربون هي الركيزة الأساسية لبروتوكول كيوتو، ومخطط تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي واتفاقيات تغر المناخ الأخرى. وتشمل تجارة الكربون شراء وبيع تصاريح تسمح بانبعاث طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. فإذا أطلقت شركة انبعاثات أقل من حصتها فيمكنها بيع فائضها. وإذا تجاوزت الحدود القانونية، فعليها أن تشتري تراخيص إضافية في السوق. وهذا يعني أنه بإمكان الدول الغنية أن تتجنب خفض انبعاثاتها من الكربون، وتعويض تلويثها عن طريق الدفع للدول الفقيرة كي لا تلوث. نظام تجارة الكربون هو نظام مثير للجدل، وقد تم انتقاده لكونه غير فعال ويصرف الجهود عن الأسباب الجذرية ويضع العبء على الفقراء.
التخفيف والتكيف مع تغير المناخ[85]	هما سياستان رئيسيتان للاستجابة مع تغير المناخ كلاهما ضروري، لأنّه حتى وإذا تم خفض الانبعاثات بشكل كبير، سنكون بحاجة إلى التكيف لتغير المناخ الحاصل وستتشكل هذه الاستجابات من خلال الصراع بن الأقوياء والمظلمون.

[82] حول الاتفاقية: https://cutt.ly/PWT1rFH

[83] On Green Economy and its definition: https://bit.ly/3skAKaJ

[84] What is Carbon Trad? https://cutt.ly/0WT1ewr

[85] للمزيد حول التعريفات، يمكن مراجعة:

IPCC Fourth Assessment Report: Climate Change 2007, https://cutt.ly/hWT1qpD

التخفيف من آثار تغير المناخ[86]	يعني الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أي محاولة إبطاء التغير المناخي وجعله أقل سوءا، ويمكن لتدابير التخفيف أن تتراوح بين تغير المصابيح الكهربائية وترك الوقود الأحفوري في الأرض.
التكيف مع تغير المناخ[87]	يعني تكييف بيوتنا، والمدن، وشبكات النقل والزراعة والصناعة ومجتمعات بأكملها للتعامل مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل الأمثلة على ذلك الأسوار البحرية قبالة سواحل الإسكندرية أو التدابر للحد من المياه المستخدمة في الزراعة المروية.
التكسير الهيدروليكي[88]	يستخدم لاستخراج الغاز والنفط من الصخور الصفيحة. إنه ينطوي على حفر عميق في الأرض، وحقن خليط من الماء والرمل والمواد الكيميائية بواسطة الضغط العالي، لكسر الصخور حول الوقود الأحفوري. هذه التقنية مثرة للجدل لأنها تستخدم كميات هائلة من المياه، وتلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية السامة والمسببة للسرطان، ومكن أن تتسبب بالزلازل أيضا.
ديمقراطية الطاقة وعدالة الطاقة[89]	يعنيان خلق مستقبل يكون فيه توزيع الطاقة بشكل عادل والسيطرة عليها وإدارتها بشكل ديمقراطي وتكون أيضا مصادر الطاقة وأنظمة الانتقال في توازن مع البيئة واحتياجات الأجيال القادمة.
الطاقة المتجددة[90]	أي موارد الطاقة التي يتم إعادة توليدها بشكل طبيعي خلال فترة زمنية قصرة والمستمدة مباشرة من الشمس (مثل الموارد الحرارية، الكيميائية الضوئية، والكهروضوئية)، أو بشكل غير مباشر من الشمس (مثل طاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الضوئية المخزنة في الكتلة الحيوية)، أو من الحركات الطبيعية الأخرى وآليات البيئة (مثل الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة المد والجزر). ولا تشمل الطاقة المتجددة موارد الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري، ومنتجات النفايات من مصادر أحفورية، أو الفضلات من مصادر غير عضوية.

[86] نفس المرجع.

[87] نفس المرجع.

[88] التكسر الهيدروليكي: ما هو ولماذا يجب أن يقف العمل به، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://cutt.ly/AWT1ouq

[89] للمزيد، يمكن العودة ل حمزة حموشان، النضال من أجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربية، https://cutt.ly/pWT1a4L

[90] What is renewable energy, https://cutt.ly/wWT1frT

العدالة المناخية[91]	عادة ما تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي وتأخذ في الاعتبار اختلاف آثارها وعدم تناسب مستويات التصدي لها في الدول والمجتمعات. إنها تميز وتعرف دور السلطة في التسبب في تغير المناخ وفي صياغة الاستجابة له وتحديد من يتحمل هذا العبء. وذلك وفقاً لمحددات تشكلها أبعاد الطبقة أو العرق أو الجنس، سواء من خلال إرث الاستغلال الاستعاري أو من خلال الاستغلال الرأسمالي الحالي. كما تعني القطيعة مع العمل كالمعتاد الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيفا اجتماعيا وبيئيا جذريا.
العدالة البيئية[92]	تهدف إلى الوصول إلى بيئة نظيفة وآمنة للجميع وليس فقط للأقوياء. إنها عادة ما تتمحور حول احتياجات المجتمع وجعل صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الصناعات الكبرة خاضعة لإرادة الشعوب. وتعترف أنه ليس بإمكاننا فصل الآثار المدمرة على البيئة عن الآثار المدمرة على الناس. تعني المطالبة بعدم إلقاء التلوث السام والدمار البيئي الأوسع على كاهل المجتمعات الفقرة والمضطهدة.
الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري[93]	هي تلك الغازات التي تتسبب في تغير المناخ أو الاحتباس الحراري عندما تزيد نسبتها في الغلاف الجوي. وتشمل هذه الغازات غاز ثاني أكسيد الكربون ($2CO$) وغاز الميثان ($4CH$)
مؤتمر الأطراف COP[94]	هو هيئة صنع القرار العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغر المناخ ((UNFCCC ومن المهام الرئيسية لمؤتمر الأطراف استعراض قوائم انبعاثات الكربون والخطط المقدمة من قبل الدول المعروفة باسم الأطراف التي وقّعت على الاتفاق، وتعقد مؤتمرات الأطراف سنويا.
الوقود الأحفوري[95]	وقود يستخدم لإنتاج الطاقة الأحفورية، ومتكون من هيدروكربونات مثل البترول، الفحم والغاز الطّبيعي، تشكل في الماضي الجيولوجي من بقايا كائنات حية، وتعتبر الموقودات الأحفورية موارد غير متجددة، متسببة في التلوث ومنتجة للغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري).
السيادة الغذائية[96]	ظهر مفهوم السيادة الغذائية سنة 1996 على يد حركة "فيا كامباسينا Via Campasina نهج المزارعين" خلال قمَّة الغذاء التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة FAO ليعني "حقَّ الشعوب في اتبَّاع نظام غذائي صحّي وثقافي وملائم ينتج بطرق مستدامة"
الأمن الغذائي[97]	توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين، بما يلبّي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة

[91] للمزيد: https://cutt.ly/ZWT1jdP

[92] نفس المرجع.

[93] Global warming explained, https://bit.ly/3fPte2b

[94] للمزيد حول المؤتمر، المنظمة العلمية للأرصاد الجوية، https://bit.ly/37wty1B

[95] ما تعريف الوقود الأحفوري، هارفارد ريفيو، https://bit.ly/3jF6gfs

[96] للمزيد، شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية، https://bit.ly/2X7e6qv

[97] للمزيد، شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية، https://bit.ly/2X7e6qv

بعض الاتفاقيات الخاصة للمناخ

الاتفاقية	السنة	المدينة / البلد	الموضوع
اتفاقية التلوث الجوي[98]	1979	جنيف/ سويسرا	تقوم حول التلوث الجوي البعيد المدى والعابر للحدود من خلال التصنيع والوسائل الأخرى كتجارة الانبعاثات. (LRTAP)
حماية البيئة	1981	مونتريال/ كندا	تقوم حول انبعاثات محركات الطائرات وحماية البيئة منها، الملحق 16، المجلد 2 لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي.
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون[99]	1985	فيينا/ النمسا	وهي من أجل العمل على حماية طبقة الأوزون وتتضمن بما في ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مونتريال 1987.
اتفاقية إسبو[100]	1991	إسبو/ فنلندا	وهي بشأن تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود.
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[101]	1992	برلين/ ألمانيا	وهي بهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، ودراسة ما يمكن فعله للحد من معدل الزيادات في درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ والتعامل مع آثار ذلك، وضعت هذه الوثيقة للقوى الصناعية وتلك في طريق النمو مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة على أساس الإنصاف، دخلت حيز التنفيذ في مارس 1994، وأصبح عدد الدول الأعضاء حالياً 196 دولة (195 دولة بالإضافة الى الاتحاد الأوربي).
بروتوكول كيوتو[102]	1997	كيوتو/ اليابان	يمثل بروتوكول كيوتو الذي تم التوقيع عليه من قبل 195 دوله في عام 1997، ودخل حيز النفاذ عام 2005 بعد التصديق عليه من 175 دولة الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد رفض الكونجرس الأميركي التصديق على بروتوكول كيوتو لأنه استثنى الصين ودول نامية أخرى من تخفيض الانبعاثات. يلزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محدده من الالتزامات الأولى لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يجرى هذا التخفيض خلال فتره زمنيه محدده تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012.
اتفاقية آرهوس[103]	1998	آرهوس/ الدنمارك	وهي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.
استراتيجية حوض جورجيا	2002	فانكوفر/كندا	هذا هو بيان النوايا حول الاستراتيجية البيئية في حوض جورجيا.
اتفاقية باريس[104]	2015	باريس/ فرنسا	تقوم بنودها حول عدالة مناخية وأمن غذائي ومراعاة لمصالح الجميع، فضلاً عن نحو نصف تريليون دولار سوف تخصص لمحاربة التغير المناخي حتى العام2020. ولا تلزم الاتفاقية أي دولة بكميات محددة من الانبعاثات لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية بما يعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات تبدأ في 2025على أن تكون المساهمات أكثر طموحًا كل دورة، وأن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه ويتم تسجيلها في سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

[98] Convention on Long-Range Transboundary Air Pollution, OFFICE OF ENVIRONMENTAL QUALITY USA, https://cutt.ly/1QNBrDM

[99] دليل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، اليونيسف، الطبعة السابعة 2006، https://cutt.ly/7QNBSP0

[100] The Espoo (EIA) Convention, https://cutt.ly/xQNBM8i

[101] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، https://cutt.ly/xQNB5KP

[102] بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، https://cutt.ly/bQNNfvF

[103] اتفاقية آرهوس، informea، https://cutt.ly/QQNVIts

[104] اتفاقية باريس 2015، الأمم المتحدة، https://cutt.ly/iQNCYz5

ملحق أسماء المشاركين في كتابة الأوراق الخلفية

العمران والعدالة إشكاليات الاقتصاد والبيئة

- ليلى الرياحي: ناشطة في المجتمع المدني التونسي، عضوة في المنصة التونسية للبدائل. وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس.
- نادين بكداش: مصمّمة بصريّة وباحثة مدينيّة، وعضو مؤسس في أستوديو أشغال عامة.

قضايا المياه بين العدالة الاجتماعية والمناخية

- ربيع وهبه| كاتب وباحث ومترجم مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة.
- أماني البعيني| باحثة حقوقية، ناشطة سياسية عضو مؤسس للحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري في لبنان
- على الكرخي| وسلمان خير الله نشطاء في مجال البيئة ومؤسسي منظمة حماة نهر دجلة - جمهورية العراق

التنمية الصناعية من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية

د. سلطان السالم- باحث علمي ومدير برنامج التلوث البيئي والمناخ-معهد الكويت للأبحاث العلمية، حاصل على درجة الدكتوراة في الهندسة الكيميائية من جامعة كلية لندن بالمملكة المتحدة، ومتخصص في قضايا البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي.

سيادة الطاقة والتنمية

- ريم عبد الحليم: باحثة في الاقتصاد وحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ومتخصصة في مجالات السياسة الاقتصادية، والتنمية.
- على صاحب: باحث ومدير برامج في مركز المعلومة للبحث والتطوير" في العراق، ويعمل على قضايا الطاقة والتنمية وتعزيز الشفافية.
- نصاف براهمي: باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس.

التنوع البيولوجي

- رجاء كساب: برلمانية مغربية، وفاعلة وباحثة جمعوية.
- ماجدا بو داغر خراط: أستاذة في كلية العلوم / جامعة القديس يوسف في بيروت.
- زياد خالد: محامي وحقوقي لبناني، يعمل في مركز بيروت للتنمية وحقوق الإنسان.

السيادة الغذائية

- ربيع وهبه كاتب وباحث ومترجم مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة.
- ليلى الرياحي: ناشطة في المجتمع المدني التونسي، عضوة في المنصة التونسية للبدائل. وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس.
- علي أزناك: كاتب مغربي وعضو جمعية اطاك.

العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية بين الاقتصادي والسياسي

مداخل وإقترابات متنوعة للمنطقة العربية

- محمد العجاتي: باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات
- زينب سرور: باحثة مساعدة في منتدى البدائل العربي للدراسات وصحافية.
-

يمكنكم الاطلاع على الأوراق كاملة من خلال الكتاب الموجود على صفحتي غرينبيس الشرق الأوسط وشمال و منتدى البدائل العربي للدراسات أفريقيا